Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

19 Avril 2010
19 أبريل 2010

الوطن
القطرية

10/04/18

حرزني : ننوي زيارة دول الخليج لبحث كيفية مواجهة ظاهرة الاتجار بالنساء
الجزائر تصدر لنا المشاكل عبر تشجيعها هجرة الأفارقة غير الشرعية إلى بلادنا

هذا هو حواري الثاني مع السيد «أحمد حرزني» رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب.

الحوار الأول كان قبل عامين تقريبا...

.. وبين الحوارين، حدثت الكثير من المتغيرات الإيجابية، والتحولات الديمقراطية على الساحة المغربية، لكن الشيء الثابت ذلك الانطباع السائد لدى كثيرين، وهو أن «حرزني» المعارض السابق، والمعتقل السياسي اليساري، الذي لا يخشى في قول الحق لومة لائم، صار «ملكيا أكثر من الملك»، خصوصا بعد تعيينه في «31» مايو عام «2007»، رئيسا لذلك المجلس المعني بمتابعة حقوق الإنسان، إلى درجة أن بعضهم صار يعتبر كلامه السابق عن النضال شيئا «مضللا»!

وحتى لا أضللكم، أقتبس في السطور التالية جزءا من أقواله، دفاعاً عن تغيير مواقفه، وانتقاله من تقشف الاشتراكية إلى بذخ الملكية، واستعرض ما كتبه بقلمه في هذا الخصوص:

«بخصوص موقفي من الملكية.. هل أنا متآمر أم جندي من جنودها المخلصين، لا هذا ولا ذاك طبعاً!

أنا من الناس الذين تمردوا زمناً على الملكية، لأنهم اعتقدوا أنها انحازت لمن سرقوا الاستقلال، ولكنّ تأملاً متأنياً في ملابسات الصراع السياسي، أبان لي أن الملكية في المغرب متى كانت متزنة، فهي أحسن نظام يمكن أن يضمن وحدة البلاد ونهضتها، وهي نظام لا بديل عنه، ولا بديل عن العمل على تحديثه، وهنا سأكون أكثر ملكية من الجنود المجندين في القصور.

وينبغي القول إن الملكية هي مجموعة ملكيات، فكل ملك يمنح شخصيته وأسلوبه في ممارسة الحكم للملكية، وأنا شخصياً تناسبني تماماً شخصية الملك محمد السادس، ويناسبني أسلوبه في ممارسة الحكم، وكلما مرت الأيام ازددت اقتناعاً بأنه يمثل فرصة من فرص المغرب الكبرى، لكي يحافظ بها على وحدته وينهض به».

ورغم كل الجدل المحيط بشخصيته، التي كانت محسوبة على اليسار الاشتراكي، ينبغي الاعتراف بكل صراحة بأن ضيفنا كان مناضلا معارضا في فترة من فترات حياته، عارض خلالها جميع أشكال الاستغلال والاستكبار والمسكنة في منتصف الستينيات من القرن الماضي، ودفع من حياته وسنوات عمره وشبابه ثمنا لذلك، حيث تم اعتقاله وسجنه، ونال من التعذيب، بهدف التأديب، نصيبا هائلا.

.. وليس جديدا القول إنه يعد واحدا من أولئك المناضلين المغاربة، الذين اكتووا بجمر «سنوات الرصاص»، وذاقوا مرارة الاعتقال، وخرجوا من غياهب السجن، إثر عفو ملكي عام 1991، ثم بادروا إلى تبني فكرة «المصالحة مع الماضي»، في إطار

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

مصافحة الدولة، التي كانت مستعدة ومؤهلة في ذلك الوقت لاحتضان المبادرة، وتبنيها، بهدف قطع علاقاتها مع مرحلة الانتهاكات الجسيمة للحريات، والانتقال بالبلاد والعباد لمرحلة جديدة، عبر جسر «الانتقال الديمقراطي»، لبناء دولة الحق والقانون والمؤسسات.

.. وبعد خروجه من السجن، واصل «حرزني» خطابه إلى الرأي العام المغربي من موقع اليسار، وظل يعتبر واحدا من أبرز تياراته وروافده، وكان تاريخه النضالي وموقعه اليساري قد أعطياه موقعا خاصا في المشهد السياسي المغربي، دفع ـ آنذاك ـ بعض الأطراف لكي تتعاطى مع أفكاره كعنوان رئيسي في «مراجعات اليسار».

لكن خصومه ومنتقديه لم يتركوه في شأنه، بل أطلقوا سهام انتقاداتهم عليه، عندما لمسوا أن أحواله تبدلت، ومواقفه تغيّرت، من أقصى اليسار إلى ذروة اليمين!

.. وعندما صار رئيسا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، اعتبروا أن مواقفه أصبحت تتضمن نوعا من الخلط بين الموقع الموضوعي للمجلس، الذي يتولى رئاسته، باعتباره مؤسسة تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، وبين موقع الدفاع عن الدولة المغربية وسياستها الرسمية!

ولكل هذا ارتكزت انتقادات خصومه على التأكيد بأن المجلس الذي يترأسه ليس في نهاية المطاف جزءا من السلطة التنفيذية، بل هو مؤسسة وسطية، من مهامها الأساسية متابعة سيرورة الحركة الحقوقية والدفاع عنها، وكشف الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان في المغرب ومتابعة حالاتها وملفاتها.

ورغم أنه من الصعب ـ على مراقب مثلي ـ الحسم في مصداقية الانتقادات التي توجه إلى «حرزني»، إلا أنه يمكنني القول، بمنتهى الوضوح والجزم، إنه لا مجال للمقارنة بين ما يعيشه المغرب اليوم، في إطار الإصلاحات الديمقراطية التي رسخها الملك محمد السادس، والتي أصبحت نموذجاً رائداً في محيطها الإقليمي يشار له بالإعجاب، مع ما عاشه هذا البلد في حقبة سابقة، شهد خلالها سنوات مليئة بالقمع والعذاب.

وما من شك في أن الانتقادات التي يتعرض لها رئيس «المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» في المغرب، بين الحين والآخر، مؤشر على التطور الديمقراطي هناك.

.. ولهذا فهي لا تشكل إزعاجاً للمعارض السابق «حرزني»، الذي ربما لم يزعجه شيء في حياته الجديدة، سوى منعه من دخول «الولايات المتحدة» في صيف عام «2005»، بسبب ملفه الأمني القديم، رغم أنه كان يريد القيام بمهمة رسمية، تتمثل في الترويج لنتائج هيئة «الإنصاف والمصالحة»!

ولعل الكثيرين لا يعرفون أن رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالمغرب ينحدر من أسرة «أمازيغية»، وكان من الممكن أن يكون «راعياً للأغنام»، لولا أن إرادة الله شاءت أن يدخل والده في صراع غير متكافئ مع إقطاعيي المنطقة، التي ولد فيها، ليقرر الرحيل فيتحول عنها، ويتجول في العديد من قرى ومدن المغرب، إلى أن استقر بمدينة «كرسيف».

في هذه المدينة الصغيرة لم يجد والده فيها خياراً سوى إدخال أبنائه في مدارسها، ليتخرج منها «أحمد حرزني»، ويصبح معارضاً سياسياً كبيراً من رموز اليسار الاشتراكي في بلاده، ثم رئيسا لمجلسها المعني بملفات حقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

في مكتبه بهذا المجلس الذي يستقر في أحد المباني التراثية الأثرية في العاصمة المغربية حاورتُه، وطرحت على طاولته العديد من القضايا الملحة، وفتحت معه جميع الملفات المتعلقة بالحريات بكل تفاصيلها الدقيقة..

في هذا الحوار الذي تتسم محاوره بالصراحة والشفافية، توقفت مع محدثي كثيراً عند ظاهرة «الاتجار الجنسي»، ففتحنا ملفاتها، وناقشنا أبعادها وانعكاساتها على ملف حقوق الإنسان في المغرب، وكيفية تناول الصحافة المغربية السلبي أو المؤذي لهذه الظاهرة.

كل هذا دفع «رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان» ليكشف عبر حواره مع ؟ ـ لأول مرة ـ عن وجود نية للقيام بزيارات ميدانية إلى منطقة الخليج، لبحث هذه الظاهرة، وكيفية مواجهتها ومعالجتها، على اعتبار أن دولها «تمثل في مخيلة الكثيرين في بلاده، المستهلك الأول لهذه التجارة الفاسدة».

.. وإليكم التفاصيل المثيرة التي يعلنها المسؤول الحقوقي المغربي للمرة الأولى:

_ لنبدأ بالانتقادات التي تضمنها التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأميركية بشأن حقوق الإنسان في المغرب، كيف قرأتم هذه الانتقادات وما هو تعليقكم عليها؟

ـ بصراحة لم أطلع على تقرير الخارجية الاميركية بصفة دقيقة.. فقد قرأته قراءة اولية من خلال الصحافة وهو يتضمن فعلا بعض الانتقادات وهذا ليس غريبا، ولكنه يتضمن أيضا اعترافا بالخطوات التي قطعها المغرب في مجال حقوق الإنسان ونحن على كل حال لا نحدد سياساتنا من خلال هذا التقرير أو غيره، فنحن واعون بأن هناك أمورا أخرى كثيرة لم تنجز ولكن في نفس الوقت فان أحدا لا يستطيع أن ينكر أن اشياء كثيرة قد أنجزت.

_ ماهي أبرز الإصلاحات أو الإنجازات التي تحققت؟

ـ لعل أبرز مثال على هذه الانجازات هو ما تم في مجال الأسرة، فمدونة الاسرة الجديدة في المغرب تعتبر متقدمة للغاية، وهذا امر يعترف به الجميع وهناك أمور أخرى تدخل في نفس الإطار الذي يمكن تسميته بالعلاقات الجوهرية بين المواطنين مثل الاعتراف بالحقوق الثقافية للمتكلمين باللغة الأمازيغية وهناك الآن معهد ملكي متفرغ لهذه المسألة.

إذن من ناحية الاصلاحات الكبرى التي تهم العلاقات بين المواطنين في جذورها حدث تقدم كبير جدا.

ثم هناك موجة جديدة من الإصلاحات الجوهرية، ويدخل في ذلك إصلاح القضاء، خاصة بعد الحوار الوطني الواسع والعميق الذي جرى مؤخرا.. والآن فان وزارة العدل مقبلة على اقتراح مشاريع قوانين على الحكومة لطرحها برلمانيا.

أضف إلى ذلك الملف الكبير الذي فتح في المغرب مؤخرا والمتعلق بالجهوية، وهذه مسألة يجب عدم النظر إليها كإجراء إداري وحسب، لأنها تمس في العمق العلاقات الجوهرية بين المواطنين في مختلف مناطق البلاد..وفي إطار الإصلاحات أيضا لابد من ذكر الورشة الكبيرة التي فتحت مؤخرا والمتعلقة بخلق فضاء لحوار اقتصادي واجتماعي شامل.. هذا الفضاء سيرى النور في غضون الشهور المقبلة إن لم يكن في الأسابيع المقبلة وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك فاننا نرى أن المغرب كله في ورشة مفتوحة في جميع المجالات المرتبطة بأسس المجتمع.. وهذا بغض النظر عما أنجز في مجال حقوق الإنسان على وجه

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

الخصوص، حيث إن المغرب خاض تجربة مصالحة نعتقد أنها ناجحة خاصة أنها اعتمدت أرقى وأدق المعايير.. فمن كان يستحق تعويضا ماديا فقد ناله.. والمناطق التي تضررت أكثر من غيرها جراء التهميش والقمع فيها الآن عشرات المشاريع لتعويضها عما خسرته من استثمارات حكومية وغيرها.

أضف إلى ذلك أنه كانت لدينا لائحة طويلة من حالات الاختفاء القسري.. والأغلبية الساحقة من هذه الحالات كشفت الحقائق المتعلقة بها وهذه الامور كلها انجازات لا يمكن لأحد أن يشكك بها.

بطبيعة الحال هناك جوانب يوجد بها بعض النقص، ونحن كجزء من كل واعون بمثل هذه النواقص، ونعتزم أن نركز عليها خلال المرحلة المقبلة ومن ضمنها أمور تنتمي إلى الحقل السياسي مثل وضع الصحافة في المغرب.

فقد لاحظنا خلال الشهور الأخيرة وجود توتر بين الحكومة والحقل الصحفي.. هذا الأمر لا ننكره والآن هناك نقاش مفتوح في دوائر مختلفة حول هذا الموضوع بما في ذلك المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وسنصدر في نهاية المطاف التوصيات التي نتمنى أن تساهم في حل المشكلة القائمة.

هناك أيضا حقوق مدنية لم نعمل عليها بشكل كاف لحد الآن مثل الاتجار بالبشر والهجرة السرية والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.. هذه قضايا نعترف بأننا لم نشتغل عليها كفاية لحد الساعة ولكنها في جدول أعمالنا.

إذن ما أود قوله اننا لو فتحنا باب النقد وتسجيل النواقص فربما سنذهب أبعد من أي أحد سواء كانت وزارة الخارجية الأميركية أو غيرها ولذلك فانه من المهم أن نكون موضوعيين، ففي نفس الوقت الذي نحدد فيه النواقص يجب أن نعترف بأن هناك إيجابيات.. بل أن هذه النواقص يمكن اعتبارها نشازا في مسار سليم وموفق لحد الساعة..

_ (مقاطعا) بطبيعة الحال لا يمكن لأي إنسان موضوعي أن يشكك بالاصلاحات الكبيرة في مجال حقوق الإنسان في المغرب والتي تشبه ثوبا ناصع البياض عندما تلطخه بقع سوداء فإنها تكون واضحة للعيان..

ـ (ممازحا) إذن يجب أن نسلط عليها بعض الكلور على أن يكون من النوع الأصلي (يضحك).

_ أشرت في إجابتك السابقة إلى وجود علاقة فاترة أو متوترة بين الصحافة والحكومة.. ما هو السبب من وجهة نظرك؟ هل هو تجاوز في حرية الصحافة أم هو تململ المسؤولين من الانتقادات التي توجه اليهم؟

ـ ثمة أكثر من سبب في الحقيقة، قد يكون أهمها انه توجد مدونة خاصة بالصحافة ولكن العصر تجاوزها وفي نفس الوقت نعاني من تأخر في إصلاح هذه المدونة أو صياغة مدونة جديدة.. هذا الوضع خلق بعض الفراغ.. وهذا الفراغ بدوره انعكس على القضاء الذي لا يحس أحيانا بأن ارضيته قوية .. فتكون هناك بعض الأخطاء..

_ (مقاطعا)، وأين تقفون في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؟ مع حرية الصحافة أم مع مواقف الحكومة؟

ـ نحن، طبعا، مع حرية الصحافة ونعتقد بأنه دون حرية كاملة للصحافة لا يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية، ولكن في نفس الوقت فإننا نتحدث عن حرية التعبير، والمقصود بهذا المصطلح هنا هو التعبير عن الرأي والأفكار، أما التعبير عن «ما شاء

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

الله» فهذا ما نقف ضده..

_ أي أنكم تطالبون بوجود ضوابط لحرية التعبير؟

ـ نعم، يجب أن تكون هناك ضوابط.. وبالتالي نحن نعتبر أن حل المشكلة يرتكز على «3» مبادئ، أولها مبدأ حرية الصحافة، وهذا أمر لا يناقش، والركيزة الثانية هي أخلاقيات المهنة، فمهنة الصحافة مثلها مثل مهنة الجزارة ومهنة النجارة إذا لم تكن مقيدة بأخلاقيات فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى انحرافات.

أما الركيزة الثالثة فهي المهنية فلا يمكن لشخص أن يقرر أن يكون صحفيا فيصبح صحفيا.. فالصحافة حرفة ويجب أن يكون صاحبها متمكناً من حرفته.. ونحن نعتقد بأن هذه المعايير والركائز جميعها يجب أن تراقب من طرف المهنة نفسها، وبالتالي يمكن إضافة ركيزة رابعة وهي التنظيم الذاتي للصحفيين...فنحن مع أن ينتظم الصحفيون أو ممتهنو الصحافة بمختلف أشكالها في هيئة تراقب حرفية الصحفيين وأخلاقياتهم، ولو وجدت مثل هذه الهيئة لربما أعفي القضاء من حل القضايا التي تطرح أمامه اليوم.

هذا هو تصورنا بصفة عامة للمسألة، وأعتقد أن الاتجاه العام في المغرب يسير في هذه الوجهة.

_ عفوا، بصفتك الوظيفية.. كيف تتعامل من موقعك الرئاسي مع الصحافة عندما توجه انتقادات لك أنت في المجلس وعندما ترى بعض الأقلام الصحفية أنك أصبحت ملكيا أكثر من الملك.. بعد أن كنت من أبرز المعارضين للنظام الملكي؟

ـ إذن سؤالك هو.. كيف نتعامل بصفة عامة في هذا المجلس مع الصحافة؟ هناك نوعان من الانتقادات أو الملاحظات.. فإما أن تكون منطلقة من نية حسنة ولكنها تنم عن نقص في المعلومات، وفي هذه الحالة نحاول أن ندقق ونصحح وننظم بين الحين والآخر جلسات تواصلية مع الصحافة.. وهناك بالطبع أشياء قد تكون فقط للاستفزاز أو الإثارة، وفي كل الحالات نفضل أن نتجاهلها ولا نرد عليها.

_ حسناً .. عدم الرد هو في حد ذاته جواب على السؤال، وبعيداً عن الانتقادات التي لا تردون عليها، نود أن نسألك عن ملف الإنصاف والمصالحة.. أين وصل هذا الموضوع الآن؟

ـ فيما يخصنا كمجلس فإن هذا الملف انتهى عمليا، وقد أصدرنا تقريرا في أواسط ديسمبر من العام الماضي، وفي هذا التقرير والملاحق المرتبطة به قدمنا جميع الحقائق والأرقام.. وعندما نتحدث عن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فإننا نتحدث عن «4» محاور كبرى..هي التعويض المالي للأفراد وجبر الأضرار الجماعية لفائدة بعض الجماعات الأهلية والكشف عن الحقيقة خاصة في حالات الاختفاء القصري وإطلاق إصلاحات مؤسساتية وقانونية.. المحور الأول انتهى العمل به ويوجد الآن «25» ألف مواطن مغربي سواء من الضحايا أو من ذويهم حصلوا على تعويضاتهم، وهناك بضع عشرات من الحالات لم تسو بعد، لأن أصحابها لم يقدموا الوثائق المطلوبة كاملة أو لأننا لاحظنا وجود بعض التناقضات في الوثائق المقدمة.

وعلى أية حال فإن هذا الموضوع انتهى والضحايا أنفسهم يشهدون بذلك.

المحور الثاني يتعلق بجبر الأضرار الجماعية، والأمر يتعلق بـ«11» جماعة أهلية أو إقليما عبر البلاد جرت فيها اشتباكات أو عثر فيها على معتقلات سرية، وعليه فقد اعتبر انها تضررت اكثر من المعدل الوطني.. والهيئة أوصت باطلاق مشاريع في هذه المناطق حتى تعوض، ولو رمزيا، عما اصابها في السابق.. هذه المواقع كلها تشهد

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

الآن العديد من المشاريع التي تتعلق إما بحفظ الذاكرة أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة.

وهناك أيضا الكشف عن الحقيقة.. فقد كانت هناك «800» حالة صنِّفت ضمن حالات الاختفاء القسري، والآن بقي منها تسع فقط لم نستطع الكشف عن الحقيقة فيما يخصها، واعترفنا بذلك بشكل واضح.

أما المحور الرابع والأخير فيتعلق بالإصلاحات المؤسساتية التي يقصد بها بالدرجة الاولى مجال القضاء والحكامة الأمنية.

في مجال القضاء، نحن ننتظر أن تسلم وزارة العدل إلى الحكومة مشاريع قوانين وكنا قد وجهنا إلى صاحب الجلالة مذكرة في هذا الموضوع نلخص فيها وجة نظر المجلس مع التركيز على الامر الذي يهمنا اكثر من غيره وهو مسألة استقلال القضاء.. ونحن نعتقد أن هذه المذكرة أخذت بعين الاعتبار في خُطب صاحب الجلالة المتعلقة بهذا الموضوع.

أما مسألة الحكامة الأمنية، فنحن مازلنا نشتغل عليها، وبمجرد الانتهاء منها سنوجه مذكرة بشأنها إلى صاحب الجلالة، والغرض منها هو الحد من استقلالية الأجهزة الأمنية لأن الاستقلالية المفرطة كانت من بين الاسباب الرئيسية للانتهاكات السابقة.

وبطبيعة الحال فإننا نساهم في جميع المشاريع الأخرى التي ذكرتها في البداية ما دامت تتعلق بانتقال البلاد من حكم شابته بعض مظاهر الاستبداد إلى حكم ديمقراطي.. فنحن نعمل على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وفي هذا المجال فإن المغرب سيكون البلد الثاني في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي ستكون لديه خلال أسابيع قليلة خطة استراتيجية وطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، تنفيذا لتوصيات مؤتمر فيينا عام «1993» الذي أوصى جميع بلدان العالم بأن تنفذ هذه الخطة..

_ (مقاطعا)، وما هي أبرز مرتكزات هذه الخطة؟

ـ تقوية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن هذا يتطلب من كل قطاع من القطاعات الحكومية والمجتمع المدني أن يكون هناك برنامج ملموس تتبناه الحكومة وتلتزم به وتموله لكي نتقدم في جميع القطاعات في هذا المجال.

وسنوصي ضمن هذه الخطة بأن تكون هناك هيئات داخل الإدارات الرئيسية، تشتغل على موضوع حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية.

_ لماذا لا تبدأون تنفيذ خطتكم من المدرسة؟

ـ سنبدأ من المدرسة بطبيعة الحال، وفي هذا المجال لدينا ما نسميه التربية الوطنية للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وهي تركز على التربية والتأسيس، وهناك هيئات كونها المجلس، يشارك فيها ممثلون عن مختلف القطاعات الحكومية المعنية والمجتمع المدني، ونحن الآن بصدد ترجمتها إلى إجراءات على الأرض تدخل ضمن برامج مختلف القطاعات.

_عودة إلى تقرير الخارجية الأميركية حول مسألة حقوق الإنسان في المغرب.. من الملاحظ أن العديد من الدول العربية تتهم هذا التقرير بأنه مسيّس وبأن الغرض من إصداره خدمة أهداف سياسية معينة أو ممارسة ضغوط على الدول التي يتناولها التقرير..فهل تتعاملون مع التقرير بوصفه تقريرا حقوقيا خالصا أم أنكم تضعون البعد

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

السياسي في عين الاعتبار أيضا؟

ـ حتى نكون صريحين.. فإن السياسة تخترق كل شيء، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان مع الأسف.. هذا أمر مؤكد. ولكن من جهة أخرى عندما نعي هذا الأمر ونعلمه فيجب التعامل بشكل موضوعي مع جميع التقارير لأن المطلوب ليس الدخول في النيات بل مقارعة الانتقادات بالبراهين والأرقام، وهذا ما نفعله، مع العلم أنه يوجد دائما تحيز معين سواء كان بقصد أو دون قصد.

عند التعامل مع هذه التقارير، فإننا نطلع على الادعاءات المذكورة وقد يصادف بعضها ما نلاحظه وقد يكون هناك ما لا يتطابق مع الواقع، ولذلك فإن مسؤوليتنا لا تنحصر في أن نقول إن السياسة تقف وراء هذا الأمر أو ذاك رغم علمنا انه أمر واقع بل في دحض الادعاءات الخطيرة من خلال تقديم معطيات ملموسة ومثبتة.

_ تتناول العديد من الصحف المغربية مسألة تعرّض المغاربة في الخارج، وخاصة النساء، لبعض أشكال الاتجار بالبشر والإجبار على ممارسة الفساد .. فهل لديكم تدخل مباشر في هذا الملف؟

ـ لقد أشرت إلى هذا الموضوع وقلت إن أحد المواضيع التي سنولي لها أهمية كبرى في المرحلة المقبلة هو مسألة الاتجار بالبشر، سواء تعلق الأمر بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال أو شبكات تنظيم الهجرة السرية.

لقد بدأنا في العمل على هذا الموضوع ويمكن أن أكشف لكم أننا بصدد إنجاز زيارات ميدانية لبعض بلدان الخليج، على وجه الخصوص، للبحث في هذه المسألة ومع ذلك لو قرأتم بعض الصحف المغربية فستلاحظون أن هناك تضخيما وتهويلا لهذه الظاهرة.

وعلى كل حال، نحن متأكدون أن أغلب النساء اللائي يسافرن إلى الخليج مثلا يمارسن أعمالا شريفة..

_ (مقاطعا) ولكن عفوا.. لماذا تركيزكم على دول الخليج؟

ـ أنا في الحقيقة لا أعرف مدى مشروعية هذه الادعاءات ولكن في مخيلة الناس أن دول الخليج تعتبر من كبار مستهلكي الجنس.

_ (مقاطعا) اختلف معكم في ذلك، فأنتم تقولون هذا رغم أنني قرأت في الصحف المغربية قبل يومين أن المشكلة الأكبر للاتجار بالنساء في بلادكم مصدرها أوروبا وخاصة في إسبانيا، حيث رصدت هناك شبكة كبيرة تضم «30» ألف امرأة يعملن في هذا المجال؟

ـ كما قلت لك هناك مبالغات كثيرة.. وهذا الموضوع يعكس الحقيقة بشكل جزئي، ولكنه يعكس كذلك التخيلات والافكار المسبقة للناس.. فعندما تكون هناك ظاهرة قد ينظر إليها شخصان بشكل مختلف حسب الحالة النفسية لكل منهما.. أنا اعتقد أن هناك ظاهرة فعلا ولكنها تعرضت لتضخيم كبير، ومن بين أغراضنا أن نحدد الحجم الحقيقي لهذه المشكلة، سواء من ناحية الطرف المستغل أو الطرف الذي يتعرض للاستغلال.

على أية الحال، فإن الواجب في هذا الموضوع هو تقدير حجم الظاهرة.. ونحن نقول إن هذه الظاهرة موجودة وأسبابها متعددة وليس بالضرورة كما يفهم من الصحف أن تكون الأسباب ذات علاقة بالانحلال الأخلاقي، فهناك أسباب اجتماعية.

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

والتقرير الاميركي ركز كثيرا على ظاهرة الاتجار بالبشر وهذا من حقه.. وكما قلت لك فقد وضعنا هذا الموضوع في جدول أعمالنا قبل التقرير الأميركي لأن طموحنا في هذا المجلس ألا نترك مجالا من مجالات حقوق الإنسان إلا ونتعرض له ونواجهه بكل شجاعة ونزاهة..

إذن هذا الموضوع من المواضيع المطروحة، ولكن الصحافة تطرحه بشكل لا يحترم مجتمعنا ولا المجتمعات الخليجية.. ففي بعض الأحيان تقرأ الصحف فتعتقد أن المجتمع المغربي كله مجتمع عاهر .. وهذا غير صحيح على الإطلاق.

ويمكن إثبات أن ظاهرة ما يسمى بـ «العهارة» لم تتغير منذ بداية المجتمعات البشرية.. وما حصل هو أن الأعداد زادت، أما النسب الإحصائية فهي نفسها في كل مكان سواء في المغرب أو غيره.

_ لكنّ البعض يرى أن هناك مجتمعات محيطة بالمغرب تعيش ظروفا اجتماعية مشابهة لا توجد فيها مثل هذه الظاهرة.. ولعل ما يبرز هذه المشكلة ويضخمها في المغرب تحديدا هو تناول وسائل الإعلام المغربية لها بصورة سلبية..

ـ كما قلت لك ما يسمى بالفساد في جميع بلدان العالم هو نفسه ولكن بعض الظواهر قد يسلط عليها الضوء أكثر دون أن يعني ذلك أنها أصبحت طاغية.. خذ على سبيل المثال ظاهرة زنا المحارم.. لو تتبعت صحفنا ستتصور أن هذه الظاهرة جديدة ولكن الحقيقة أن هذه الظاهرة كانت موجودة ولكنها لم تكن معروفة ولم يكن الناس يجرؤون على تناولها..

الصحافة دورها مزدوج.. فكما انها مفيدة فإنها..

_ (مقاطعا) هل ترى أن الصحافة المغربية تقوم بدور سلبي من خلال تشويه صورة المغرب؟

ـ صورة المغرب أصلب من أن تتعرض للإساءة بسبب تقارير صحفية مغلوطة .

_ ولكن صحافة المغرب هي التي تنشر هذه التقارير المشوهة وليست صحف الخليج؟

ـ أنا صحفي أيضا ولدي بعض الخبرة الصحفية وأعتبر أن الحديث عن ظاهرة زنا المحارم في الصفحة الأولى وبالبنط العريض أمر لا يتسم بأي قدر من المهنية، لأن الظاهرة إحصائيا لا تساوي شيئا ولذلك فإن مكانها هو الصفحة 15 أو 16.

الأمر نفسه يتعلق بمسألة «العهارة» حيث تفرد الصحف لها العناوين البارزة رغم أنه لا يجوز فردها بهذا الشكل.

أنا اعتقد أن هناك إساءة ولعل الإخوة الذين ينشرون هذه العناوين لا يرون سوى أن الجريدة ستباع أكثر، ولكن اعتقد أن المشكلة لا تتعلق بالإساءة التي ذكرت في سؤالك بل بالاساءة إلى الصحافة أولا وقبل كل شيء، فهي لا تعطي الانطباع بأنها مهنية ونزيهة.

نحن إذن سنعالج الموضوع وأول ما يفرض نفسه هو تصحيح معلومات الرأي العام عن الموضوع من خلال تقديم الحجم الحقيقي للظاهرة وما هي أسبابها وملابساتها وكيفية مواجهة هذه الظاهرة؟.. هذا هو ما يجب مناقشته.

_ اسمح لنا أن ننتقل إلى قضية أخرى شغلت الرأي العام داخل المغرب وخارجه

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

وهي قضية الانفصالية أميناتو حيدر.. بصفتكم معنيين بملف حقوق الإنسان كيف تعاملتم مع هذه القضية.. هل نظرتم لها بوصفها قضية إنسانية أم سياسية؟

ـ هذه المسألة لا علاقة لها بحقوق الإنسان في منطلقها على الأقل.. بل كانت مسألة إدارية بحتة، فأميناتو حيدر لو أنها سافرت إلى الولايات المتحدة، وهي سافرت إلى هناك عدة مرات.. وعند وصولها إلى المطار طلبوا منها ملء بطاقة الدخول، فكتبت في خانة الجنسية «الصحراء الغربية» بدلا من أن تكتب «المغرب»، من المؤكد أن الشرطي الأميركي لو قرأ كلمة الصحراء الغربية فلن يسمح لها بالدخول، لأن هذا البلد غير موجود في قائمته.

وهذا هو ما حصل، فهي لم تقم بالإجراء الإداري المعتاد.. ومادام لديها جواز سفر مغربي فمن المفترض أن يكون هناك تطابق بين جواز سفرها وبطاقة الجمارك.. وهذا كل ما في الأمر.. ومادام لم يكن هناك تطابق فقد كانوا محقين في منعها من الدخول.. هذا الجزء الأول من المشكلة..

.. أما الجزء الثاني من المشكلة فهو أنه حسب وجة نظري لم يكن يجب الاكتفاء بقرار إداري، بل كان يتوجب اتباع إجراء قضائي.. ولو استشرت في ظروف عادية لاقترحت عقوبة التجريد من الجنسية، لأن هذه المواطنة تقول إنها تكره جنسيتها ولا تريد الحفاظ على هذه الجنسية.. إذا كان من الواجب الدخول في «مسطرة» من هذا النوع.. ولكن للأسف، وهذا ما خلق لنا الحرج كمغاربة.. فإن مدونة الجنسية في المغرب لا تسمح بسحب الجنسية لمن ولد في المغرب..

إذن كانت هناك ورطة، فهي إداريا لم يكن يحق لها الدخول ولكنها تبقى مغربية من الناحية الادارية.. وقد كان الاحسن أن يسمح لها بالدخول وأن تتم متابعتها امام القضاء بتهمة إهانة أحد رموز السيادة أو التشهير.

ولكن لم يهتد المسؤولون آنذاك إلى القيام بهذا الإجراء..

_ من يتحمل مسؤولية هذا الخطأ من وجهة نظرك؟

ـ لست أنا على كل حال (يضحك).. وهذه أخطاء عادية ويمكن أن تحدث..

_ (مقاطعا) ولكن تداعيات قضية أميناتو حيدر تنعكس على ملف حقوق الإنسان الذي تحمله وتديره أنت في هذا المجلس..

ـ كما قلت لك فإن المشكلة لم تكن ذات علاقة بحقوق الإنسان من الأساس وحتى في آخرها لم تكن كذلك بل تحولت إلى مشكلة إنسانية، وهناك فرق بين الأمرين.. وكما تعلم هناك حقوق الإنسان والقانون الإنساني وهما شيئان مختلفان..

إذن اصبحت المشكلة انسانية لان هذه المرأة كانت مضربة، حسبما قيل، عن الطعام وبعيدة عن أهلها وأبنائها، وهذا خلق حالة إنسانية، ولهذا تدخل بعض ممثلي الجمعيات الإنسانية المغربية وتوسطوا لها حتى يرفع عنها قرار المنع من دخول البلد.

_ بعيدا عن قضية «حيدر» هناك مشكلة يعاني منها المغرب وتتعلق بظاهرة المهاجرين الأفارقة المقيمين بصورة غير شرعية في المغرب..فهل تتبنون أو تنوون معالجة هذا الملف ضمن مهام مجلسكم؟

ـ أنا ذكرت قبل قليل انه من بين المواضيع التي سنهتم بها خلال الفترة المقبلة موضوع الهجرة.. لأنها باتت مشكلة تحتاج إلى تقنين ومعالجة بشكل يحفظ كرامة

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

هؤلاء الناس مع أنها محفوظة، ولو لم يكن الأمر كذلك لما لاحظت زيادة في أعدادهم خلال الأعوام الماضية..

_ وماذا عن الجرائم التي تنسب لهم عندما تتناول الصحافة المغربية ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ـ يجب أن نعالج ظاهرة الاجرام عبر تقديم حجمها الحقيقي وأن نقدمها كما هي..دون مبالغة، وأنا أعتقد أن الأغلبية الساحقة، من المهاجرين هم أشخاص مسالمون يبحثون عن لقمة الخبز وحياة أفضل.. والحمد لله فإن المجتمع المغربي مازال يستقبلهم حتى الساعة ولا يضطهدهم.. ومع ذلك يجب توقع الأسوأ إذا ازدادت الأعداد، خاصة أن ظروفهم ليست مثالية..

_ ولكن من الظواهر السلبية المرتبطة بهم ظاهرة التسول في الشوارع وهي واضحة للعيان؟

ـ اذهب وقم بإحصاء عدد هؤلاء المتسولين..

_ حسنا تريدني أن أحمل آلة حاسبة وأنزل إلى الشوارع لإحصائهم!!

ـ (يضحك) هذا هو المفروض في الحقيقة، فالصحفي باحث اجتماعي أيضا.. على أية حال ظاهرة التسول موجودة وكذلك الدعارة والسرقة بحدود قليلة ولكنني أعتقد أن هذه الظواهر لا تزال هامشية.

وعلى أية حال يحكى، والله أعلم، أن عددا من هؤلاء يمرون عبر الجزائر.. رغم أن القوانين الدولية تفترض أن يكون هناك تعاون اقليمي في هذا المجال.. وحتى في حالات اللجوء فإن القانون يقول إن اول بلد تطأه قدم النازح هو من يجب أن يتحمل مسؤوليته ولكن للأسف يقال إن عددا من طالبي اللجوء يتم إدخالهم عبر الجزائر..

_ يعني أنك تتهم الجزائر بتصدير المهاجرين غيرالشرعيين لكم..

ـ نعم إنهم يصدرون لنا المشاكل!

أحمد علي

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

الجريدة

حرزني: المجلس سيحقق في استغلال مغربيات في الدعارة بالخليج

الرميد: من أولويات المجلس التحقيق في استمرار ظاهرة الاختطافات والاختفاءات القسرية

إسماعيل روحي

فيما نسب إلى أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قوله إن المجلس يعتزم التحقيق في مدى استغلال مغربيات في تجارة الجنس بدول خليجية، قال مصطفى الرميد، عضو المجلس، إن الأخير ليس من اختصاصه البحث في موضوع دعارة المغربيات في دول الخليج.

وأضاف الرميد، في تصريحات لـ«الجريدة الأولى»، تعليقا على تصريحات أحمد حرزني، أن من أولويات المجلس التحقيق في استمرار ظاهرة الاختطافات والاختفاءات القسرية بدل البحث في دعارة المغربيات في دول الخليج.

ونفى الرميد، بصفته عضوا في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يرأسه حرزني، أن يكون له أي علم بالمخطط الذي كشف عنه رئيس المجلس القاضي بالقيام بزيارات ميدانية إلى عدد من دول الخليج للتحقيق في الاستغلال الجنسي للنساء المغربيات داخل تلك الدول، مشددا على أن المجلس ليس من واجبه القيام بأمور مماثلة.

وكان أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قد صرح أن المجلس سيقوم بزيارات ميدانية إلى عدد من دول الخليج للتحقيق

أحمد حرزني

مصطفى الرميد

في مدى استغلال مغربيات في تجارة الجنس.

وأوضح حرزني، في حوار مع صحيفة «الوطن» القطرية، نشر أمس (الأحد)، أن مجلسه ينوي زيارة دول الخليج لبحث كيفية مواجهة ظاهرة الاتجار بالنساء، وقال «إن أحد المواضيع التي سنولي لها أهمية كبرى في المرحلة المقبلة هو مسألة الاتجار في البشر، سواء تعلق الأمر بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال أو شبكات تنظيم الهجرة السرية». وأضاف حرزني: «لقد بدأنا في العمل على هذا الموضوع، ويمكن أن أكشف لكم أننا بصدد إنجاز زيارات ميدانية لبعض بلدان الخليج على وجه الخصوص للبحث في هذه المسألة»، متهما الصحف المغربية بتضخيم وتهويل الظاهرة، وقال: «لو قرأتم بعض الصحف المغربية فستلاحظون أن هناك تضخيما وتهويلا لهذه الظاهرة، ونحن متأكدون أن أغلب النساء اللائي يسافرن إلى الخليج مثلا يمارسن أعمالا شريفة».

ووجه حرزني نقدا لاذعا للصحافة التي اتهمها بطرح المشكل بشكل لا يحترم المجتمع المغربي، وقال في هذا السياق: «هذا الموضوع من المواضيع المطروحة، لكن الصحافة تطرحه بشكل لا يحترم مجتمعنا ولا المجتمعات الخليجية في بعض الأحيان، نقرأ الصحف فنعتقد أن المجتمع المغربي كله مجتمع عاهر، وهذا غير صحيح على الإطلاق».

وأقر حرزني بوجود الظاهرة، معتبرا أن سببها ليس دائما أخلاقيا، بل اجتماعي، معتبرا «أن في مخيلة الناس أن دول الخليج تعتبر من كبار مستهلكي الجنس».

وبخصوص قضية أمينتو، اعتبر حرزني أن هذا الملف ليس له علاقة بحقوق الإنسان، مشددا على أن المسألة كانت إدارية بحتة، لأن هذه الأخيرة لم تقم بالإجراء الإداري المعتاد، وما دام لديها جواز سفر مغربي فمن المفترض أن يكون هناك تطابق بين جواز سفرها وبطاقة الجمارك.

وأشار حرزني إلى أنه لم يكن يجب الاكتفاء بإجراء إداري في قضية حيدر، بل كان يتوجب اتباع إجراء قضائي، وقال: «لو استشرت في ظروف عادية لاقترحت عقوبة التجريد من الجنسية».

Revue de Presse du Co

أخبار اليوم المغربية

الرباط تحقق في دعارة المغربيات بالخليج

■ ميلود الشلح ■

اختار أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الصحافة الأجنبية لكي يعلن عن اعتزام المغرب فتح تحقيق حول وقوع مغربيات في الخليج ضحايا للدعارة، وذلك بإرسال مسؤولين للقيام بزيارات ميدانية لبعض دول الخليج، من أجل تحديد الحجم الحقيقي لظاهرة تعاطي بعض المغربيات للفساد هناك.

وقال حرزني، في حوار أجرته معه صحيفة «الوطن» القطرية، أن المجلس الذي يرأسه سيولي موضوع «الاتجار بالبشر» أهمية كبرى في المرحلة المقبلة «سواء تعلق الأمر بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال أو بشبكات تنظيم الهجرة السرية».

واتصلت «أخبار اليوم» بحرزني من أجل استفساره عن المزيد من التفاصيل حول ما صرح به للجريدة القطرية، غير أنه رفض التحدث إلينا بدعوى أن الأحد يوم عطلة، وخاطبنا بلهجة حادة قائلا: «وَقْرُونا شويا واحتارمونا راه اليوم الحد».

واتهم حرزني، في نفس الحوار المشار إليه، الذي نشر أمس الأحد، الصحافة المغربية بكونها تطرح موضوع «دعارة المغربيات في الخليج» بشكل «لا يحترم مجتمعنا ولا المجتمعات الخليجية»، مضيفا أن تناولها للظاهرة بهذه الطريقة «يترك، أحيانا، انطباعا لدى القراء بأن المجتمع المغربي كله عاهر»، وهو ما نفاه حرزني موضحا أنه «يمكن إثبات أن ظاهرة ما يسمى بالعهارة لم تتغير منذ بداية المجتمعات البشرية، لكن ما حصل هو أن الأعداد زادت، أما النسب الإحصائية فهي نفسها في كل مكان سواء في المغرب أو غيره».

هذا وجاءت تصريحات رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، باعتزام المغرب فتح تحقيق حول الصورة السلبية التي ترتبط بالنساء المغربيات في بعض دول الخليج، في الوقت الذي أعلنت فيه الوزارة المكلفة بالجالية المغربية في الخارج نيتها محاربة هذه «الصورة النمطية».

● التفاصيل ص 3

Revue de Presse ... oits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

حرزني اتهم الصحافة المغربية بالتضخيم والتهويل

الرباط تحقق في دعارة المغربيات بالخليج

■ ميلود الشلح■

قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إن المغرب يعتزم إرسال مسؤولين للقيام بزيارات ميدانية لبعض دول الخليج، وذلك من أجل تحديد الحجم الحقيقي لظاهرة تعاطي بعض المغربيات للفساد هناك، وهي الظاهرة التي اعتبرها حرزني تتعرض للتضخيم من طرف الصحافة المغربية.

وأوضح حرزني، في حوار أجرته معه صحيفة «الوطن» القطرية، أن المجلس الذي يرأسه سيولي موضوع «الاتجار بالبشر» أهمية كبرى في المرحلة المقبلة، «سواء تعلق الأمر بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال أو بشبكات تنظيم الهجرة السرية». وأضاف في الحوار المشار إليه، الذي نشر أمس الأحد، أن «المجلس بصدد إنجاز زيارات ميدانية لبعض بلدان الخليج، على وجه الخصوص، للبحث في هذه المسألة». وبينما عبر عن استغرابه لربط وجود المغربيات في الخليج بالفساد، والتي اعتبرها «صورة مغلوطة» عنهن، تابع حرزني قائلا: «نحن متأكدون من أن أغلب النساء اللائي يسافرن إلى الخليج يمارسن أعمالا شريفة»، وحمل مسؤولية تضخيم هذه الصورة عن المغربيات في الخليج إلى الصحافة المغربية، التي اتهمها بأنها تبالغ في الحديث عن هذه الظاهرة سعيا وراء رفع مبيعاتها. واتصلت «أخبار اليوم» بأحمد حرزني من أجل استفساره عن المزيد من التفاصيل حول ما صرح به للجريدة القطرية، غير أنه رفض التحدث إلينا بدعوى أن اليوم (الأحد) يوم عطلة، وخاطبنا بلهجة حادة قائلا: «وَقْرُونَا شويا واحتارمونا راه اليوم الحد».

واتهم حرزني، في نفس الحوار المشار إليه، الصحافة المغربية بكونها تطرح هذا الموضوع بشكل «لا يحترم مجتمعنا ولا المجتمعات الخليجية»، مضيفا أن تناولها للظاهرة بهذه الطريقة «يترك، أحيانا، انطباعا لدى القراء بأن المجتمع المغربي كله عاهر»، وهو ما نفاه حرزني موضحا أنه «يمكن إثبات أن ظاهرة ما يسمى بالعهارة لم تتغير منذ بداية المجتمعات البشرية، لكن ما حصل هو أن الأعداد زادت، أما النسب الإحصائية فهي نفسها في كل مكان سواء في المغرب أو غيره».

واعتبر حرزني أن الحديث عن «الفساد» في الصفحة الأولى وبالبنط العريض «أمر لا يتسم بأي قدر من المهنية، لأن الظاهرة إحصائيا لا تساوي شيئا ولذلك فإن مكانها هو الصفحة 15 أو 16».

وأضاف أن الصحف التي تورد الموضوع بهذا الشكل «تسيء إلى نفسها أولا وقبل كل شيء، فهي لا تعطي الانطباع بأنها مهنية ونزيهة».

وعن سؤال حول ما إذا كانت الصحافة المغربية تقوم بدور سلبي من خلال تشويه صورة المغرب، رد حرزني قائلا: «إن صورة المغرب أصلب من أن تتعرض للإساءة بسبب تقارير صحفية مغلوطة».

هذا، وجاءت تصريحات رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتزام المغرب فتح تحقيق حول الصورة السلبية التي ترتبط بالنساء المغربيات في بعض دول الخليج، في الوقت الذي أعلنت فيه الوزارة المكلفة بالجالية المغربية في الخارج نيتها محاربة هذه «الصورة النمطية».

حيث كشف محمد عامر، الوزير المكلف بالجالية المغربية في حوار نشرته «أخبار اليوم» مؤخرا، أن وزارته «تعتزم تنظيم مهرجان خاص بالمرأة المغربية في دولة الإمارات العربية المتحدة، يبرز أدوارها الفعالة في مختلف مجالات الفن والمعرفة والسياسة وتدبير المقاولة والعمل الحقوقي والجمعوي».

Revue de Presse de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

■ دعارة

كشف رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن السلطات المغربية قررت إرسال مسؤولين للقيام بزيارات ميدانية لبعض دول الخليج العربي للبحث في وقوع نساء مغربيات ضحايا اتجار بالبشر وممارسة الدعارة. وقال حرزني في تصريح لصحيفة «الوطن» القطرية، إن ما «حصل هو أن الأعداد زادت أما النسب الإحصائية فهي نفسها في كل مكان سواء في المغرب أو غيره»، مضيفا أن العمل على هذا الموضوع بدأ لإنجاز زيارات ميدانية لبعض بلدان الخليج على وجه الخصوص للبحث في الأمر.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

بيان اليوم

المغرب يحقق في وقوع مغربيات ضحايا اتجار البشر في الخليج

كشف رئيس المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان محمد حرزني عن نية المغرب إرسال مسؤولين للقيام بزيارات ميدانية لبعض دول الخليج العربية للبحث في وقوع نساء مغربيات ضحايا اتجار بالبشر وممارسة ما اسماه «العهارة».

وقال المسؤول المغربي في تصريحات لصحيفة الوطن القطرية نشرتها يوم أمس الأحد «لقد بدأنا في العمل على هذا الموضوع ونحن بصدد انجاز زيارات ميدانية لبعض بلدان الخليج على وجه الخصوص للبحث في هذه المسألة».

وتابع «نحن متأكدون أن أغلب النساء اللاتي يسافرن إلى الخليج مثلا يمارسن أعمالا ريفة» مضيفا «أما ظاهرة ما يسمى ب(العهارة) فهي لم تتغير منذ بداية المجتمعات البشرية، وما حصل هو أن الأعداد قد زادت أما النسب الإحصائية فهي نفسها في كل مكان سواء في المغرب أو غيره».وأضاف حرزني «إن احد المواضيع التي سنولي لها أهمية كبرى في المرحلة المقبلة هي مسألة الاتجار بالبشر سواء تعلق الأمر بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال أو شبكات تنظيم الهجرة السرية».

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

التحدي

المغرب يحقق في الاتجار بمغربيات في دول الخليج

■ حرزني يعتبر أن دولها "تمثل في مخيلة الكثيرين في المغرب، أنها من كبار مستهلكي الجنس" .. ■ الحقاوي: ما يجب أن يدرس أولا هو من المسؤول عن الوضع و ودراسة أسباب توالد هذه الظاهرة في غياب أي تدخل للمصالح المغربية بتلك الدول ..

كشف أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في حواره مع جريدة "الوطن" القطرية في عدد أمس الأحد، لأول مرة عن وجود نية للقيام بزيارات ميدانية إلى منطقة الخليج على الخصوص، لبحث ظاهرة "الاتجار الجنسي"، وكيفية مواجهتها ومعالجتها، على اعتبار أن دولها "تمثل في مخيلة الكثيرين في المغرب، أنها من كبار مستهلكي الجنس"، رغم تصريحه بأنه لا يعرف في الحقيقة مدى مشروعية هذه الادعاءات.

في حين قال "هناك حقوق مدنية لم نعمل عليها بشكل كاف لحد الآن مثل الاتجار بالبشر والهجرة السرية والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال.. هذه قضايا نعترف بأننا لم نشتغل عليها كفاية لحد الساعة ولكنها في جدول أعمالنا".

وأعلن المسؤول الحقوقي المغربي للمرة الأولى، أن العمل في هذا الموضوع قد بدأ، موضحا أنه في جدول أعمال المجلس قبل أن يتحدث في الموضوع التقرير الأميركي الذي ركز كثيرا على ظاهرة الاتجار بالبشر، "لأن طموحنا في هذا المجلس ألا نترك مجالا من مجالات حقوق الإنسان إلا ونتعرض له ونواجهه بكل شجاعة ونزاهة.." يقول حرزني، في سياق حديثه في الحوار عن المواضيع التي سيولي لها أهمية كبرى في المرحلة المقبلة، والمتعلقة أساسا بمسألة الاتجار بالبشر، سواء تعلق الأمر بالاستغلال الجنسي للنساء والأطفال أو شبكات تنظيم الهجرة السرية.

وقال حرزني "نحن إذن سنعالج الموضوع وأول ما يفرض نفسه هو تصحيح معلومات الرأي العام عنه، من خلال تقديم الحجم الحقيقي للظاهرة "سواء من ناحية الطرف المستغل أو الطرف الذي يتعرض للاستغلال"، وما هي أسبابها وملابساتها وكيفية مواجهة هذه الظاهرة".

واعترف حرزني بوجود ظاهرة الاستغلال الجنسي للمغربيات بالخليج فعلا، وإن كانت قد تعرضت لتضخيم كبير بحسبه، مشيرا إلى أن أسباب الظاهرة متعددة، وليس بالضرورة كما يفهم من الصحف أن تكون الأسباب ذات علاقة بالانحلال الأخلاقي، فهناك أسباب اجتماعية.

واعتبر رئيس المجلس الاستشاري بأن الصحافة تطرح الموضوع بشكل لا يحترم مجتمعنا ولا المجتمعات الخليجية...، مبرزا أن ظاهرة ما يسمى بـ "العهارة" لم تتغير منذ بداية المجتمعات البشرية.. وما حصل هو أن الأعداد زادت، أما النسب الإحصائية فهي نفسها في كل مكان سواء في المغرب أو غيره.وأن تسليط الضوء على بعض الظواهر أكثر، لا يعني ذلك أنها أصبحت طاغية..

فيما اعتبر أن الحديث عن ظاهرة "زنا المحارم" في الصفحة الأولى وبالبنط العريض أمر لا يتسم بأي قدر من المهنية، لأن الظاهرة إحصائيا لا تساوي شيئا، ولذلك فإن مكانها هو الصفحة 15 أو 16. الأمر نفسه بحسب حرزني يتعلق بمسألة "العهارة" حيث تفرد الصحف لها العناوين البارزة رغم أنه لا يجوز فردها بهذا الشكل.

البقية ص: 3

Revue de Presse du Ministère

التجديد

تتمة ص 1

من جهتها، قالت بسيمة الحقاوي رئيسة منظمة تجديد الوعي النسائي، في تعليق لها على ما وصفه حرزني بالتضخيم في تناول ملف الدعارة خصوصا في الخليج، أنه يوجد بالمقابل تهوين للأمر من قبل المسؤولين، مضيفة أنها ترى أن الأمر لا يستحق دراسة ولا زيارة لعين المكان، لأن الأمر أصبح مفضوحا ابتداء من المطارات المغربية، أو مطارات دول الخليج، التي أصبحت حسب قولها ملاًى بنساء مغربيات لا يجدن غضاضة في التصريح بأنهن ينتقلن للاشتغال في الدعارة في دول الخليج، فيما تصرح بعضهن أنهن يشتغلن في الفن.

وفي السياق ذاته، أشارت المتحدثة نفسها، أن ما يجب أن يدرس أولا هو من المسؤول عن الوضع، ودراسة أسباب توالد هذه الظاهرة في غياب أي تدخل للمصالح المغربية بتلك الدول كالقنصليات والسفارات، بل وحتى في بعض الدول الإفريقية.

وفي سياق متصل، أشارت الحقاوي أن الأمر لا يتعلق فقط بنساء اخترن عن طواعية ولوج عالم الدعارة، بل هناك فئة من النساء وجدن أنفسهن متورطات في شبكات للدعارة، وقدمن إلى الخليج في إطار عقدِ عمل، دون أن يحظين بأي حماية من الحكومة المغربية، أو السلطات الممثلة لها في تلك الدول.

عزيزة الزعلي

Revue de Presse du Conseil de l'Homme

Libération

Après 15 jours de sit-in devant le CCDH : Les anciens détenus politiques entrent en grève illimitée de la faim

Le Groupe des anciens détenus politiques engage une nouvelle partie de bras de fer avec le gouvernement. Selon un communiqué, diffusé samedi après-midi, ils annoncent entamer, à partir d'aujourd'hui lundi, une grève illimitée de la faim. Contacté hier par « Libé », le coordinateur de ce Groupe relevant du Forum vérité et justice (FVJ) s'est indigné de « la politique des atermoiements et de mépris envers nos revendications» pointant du doigt et le gouvernement et le Conseil consultatif des droits de l'Homme. « Nous sommes intervenus auprès du président du CCDH, Ahmed Herzenni, dans l'espoir d'obtenir satisfaction de nos revendications somme toute légitimes et justes, mais il nous a ignorés en nous disant que nous nous trompions d'adresse », proteste Mustapha Bouzari. Et pourtant, « nos revendications se résument simplement à la mise en œuvre des recommandations de l'IER concernant la réinsertion sociale, et la régularisation administrative et financière, bref tout ce qui peut nous permettre de mener une vie décente et digne après les années injustement passées en prison en tant que prisonniers politiques », explique M. Bouzari.

Interrogé sur le recours aujourd'hui à la « grève de la faim », le coordinateur du Groupe répond que cette décision « après épuisement de toutes les formes de luttes ». « Voici un an, nous avions obtenu satisfaction de nos revendications après une série de sit-in. Hélas, un an après, aucun des engagements n'a été tenu. Aujourd'hui à nouveau, nous nous mobilisons pour que soient mises en oeuvre les recommandations de l'IER concernant la réinsertion sociale, la reconnaissance de l'ancienneté, les droits à la retraite et à une mutuelle ».

Pour rappel, le Groupe comprenant une douzaine d'anciens détenus politiques a récemment observé un sit-in d'une quinzaine de jours devant le siège du CCDH. Mais, déplore Mustapha Bouari, « le président du CCDH nous a simplement claqué la porte ». « Nous ferons porter l'entière responsabilité de ce qui pourrait advenir à tous ceux qui ont le pouvoir de décision », a menacé le coordinateur du Groupe, annonçant que la « grève de la faim » qui commence à partir de ce lundi 19 avril 2010 se poursuivra jusqu'à « la satisfaction concrète, officielle et consignée par écrit de toutes nos revendications qui figurent dans les recommandations de l'IER et dont le contenu ne peut prêter ni à interprétations ni à louvoiements et qui ont été rappelées dans le 1er communiqué que nous vous adressé en date du 1er mars 2010 ».

Le Groupe avait annoncé, dans une déclaration à « Libé » en début mars dernier, son intention de mener toutes les formes de protestation pour faire valoir ses revendications. Le recours actuellement à l'arme de la grève de la faim préfigure une nouvelle escalade dans ce mouvement de contestation. « La balle se trouve aujourd'hui dans le camp du gouvernement et du CCDH. Ce dernier a la responsabilité de veiller à la mise en œuvre des recommandations de l'IER, il a le devoir avec le gouvernement d'honorer ses engagements », fait constater M. Bouzari, ajoutant que « la négligence des revendications de son groupe pourrait entraîner des conséquences fâcheuses ».

Lundi 19 Avril 2010

Annahar Al Maghribia
النهار المغربية
يومية مستقلة

أخبار النهار

إضراب أعضاء منتدى الحقيقة والإنصاف

قرر أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف المعتصمين منذ 04/05/ 2010 خوض إضراب لا محدود عن الطعام ابتداء من اليوم إلى حين الاستجابة لمطالبهم ويطالب هؤلاء بالتنفيذ الفوري والكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة أساسا بالإدماج الاجتماعي،وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية .

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

ضحايا «القمع السياسي» يضربون عن الطعام أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بتزامن مع رحيل الرايس أشهر ضحايا معتقل تازمامارت

الرباط
خديجة عليموسى

قرر مجموعة من المعتقلين السياسيين السابقين، أعضاء المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، الدخول في إضراب لا محدود عن الطعام ابتداء من اليوم الاثنين إلى حين الاستجابة لمطالبهم.

وحمل المضربون، البالغ عددهم 12 فردا، مسؤولية ما سيترتب عنه الوضع مستقبلا لسلطة القرار، وكان هؤلاء قد افتتحوا اعتصامهم أمام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بالرباط منذ الخامس من شهر أبريل الجاري، وقد حضره أزيد من أربعين متضررا.

وأكد المتضررون في بلاغ إخبار لهم، توصلت «المساء» بنسخة منه، أنهم نتيجة المماطلة والتجاهل حيال مطالبهم المشروعة والمتمثلة أساسا في الإدماج الاجتماعي والتسوية الإدارية والمالية اضطروا إلى خوض هذا الإضراب اللامحدود عن الطعام.

وأكد مصطفى بوزاري، منسق المجموعة، التي تحمل اسم «تكتل ضحايا القمع السياسي»، أن أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، استقبلهم رفقة ممثل لجنة دعم الضحايا السياسيين وأخبرهم بأنهم أخطؤوا العنوان وأنه غير مسؤول عن الملف.

جواب حرزني اعتبره بوزاري غير مقنع لأن المجلس هو الجهة الموكول إليها متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، موضحا أن المتضررين من عدم الإدماج سيستمرون في إضرابهم عن الطعام إلى حين تحقيق مطالبهم.

ويتمثل الملف المطلبي للضحايا، البالغ عددهم حوالي ستين شخصا، في «التنفيذ العاجل والفوري لتوصية الإدماج الاجتماعي، وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية العالقة»، و«مراعاة المعطيات الشخصية في التنفيذ»، و«الأخذ بعين الاعتبار الحق في استدراك الفرص المفوتة بما هي جزء جوهري في أي جبر حقيقي للضرر ويدخل في ذلك مطلبا التقاعد والأقدمية منذ تاريخ الانتهاك، واستكمال الإدماج الاجتماعي على الذي تم، بناء على قرارات إدارية سابقة للهيئة».

ويرفض المتضررون أي تنفيذ للتوصية يقوم على الحلول الترقيعية أو المهينة أو التي لا تضمن الحد الضروري للحياة الكريمة، ويطالبون بتوفير التغطية الصحية الشاملة والمجانية وتوفير الدعم اللازم للضحايا وأبنائهم ومن يوجدون تحت كفالتهم في كل ما يتعلق بالتعليم في كل مستوياته. وكان الوزير الأول عباس الفاسي قد أصدر بلاغا يوم 20 يناير الماضي يدعو فيه إلى الإسراع والانخراط الكامل لجميع المتدخلين في تنفيذ توصية الإدماج الاجتماعي من أجل صيانة كرامة ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي، وإخراجهم من وضعية الهشاشة والتهميش، واستعادة مواقعهم كمواطنين فاعلين في المجتمع.

محمد الرايس

وفي سياق متصل تزامن احتجاج ضحايا «القمع السياسي» مع نعي جمعية قدماء تازمامارت وأصدقاؤهم وفاة رفيقهم في المحنة وضحية سنوات الرصاص محمد الرايس. ووري جثمان الراحل يوم الجمعة 16 أبريل الجاري بعد صلاة العصر بمقبرة الشهداء بالرباط. ويعتبر محمد الرايس خامس المتوفين من معتقلي تازمامارت الذين أطلق سراحهم بعد المرحومين عبد الكريم السعودي وعبد الكريم الشاوي وإدريس الدغوغي وأحمد الرجالي هذا في الوقت الذي لازالت المجموعة لم تسو لها وضعيتها على مستوى الإدماج والتغطية الصحية. ويعد الراحل الرايس الذي ظل سنوات يعاني في صمت من مخلفات معتقل تازمامارت أول ضحية من ضحايا سنوات الرصاص يسلط الضوء على هذا المعتقل سيء الذكر، حيث اعتبرت مذكراته التي كانت تنشر على صفحات جريدة الاتحاد الاشتراكي قبل أن تجمع في كتاب مستقل أول عمل مكتوب يؤرخ لماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب.

Revue de Presse du Conseil consultatif

بيان اليوم

وقفة تضامنية أمام المجلس الإستشاري لحقوق الانسان

في سياق التضامن مع المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين أمام مقر المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بالرباط، المطالبين بالتنفيذ الفوري والكامل لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة أساسا بالإدماج الإجتماعي وتسوية الأوضاع الإدارية والمالية. وبعد إعلان اثنى عشرة مناضلا منهم الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام ابتداء يومه الإثنين. تعلن لجنة الدعم عن تنظيم وقفة تضامنية مع المعتقلين السياسيين السابقين المعتصمين ومع المناضلين المضربين عن الطعام، يومه الإثنين 19 أبريل الجاري على الساعة الرابعة والنصف مساء أمام المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بالرباط.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de

المصباح

17/04/2010

يؤجل تنفيذ توصيات الإنصاف والمصالحة ويحرج حرزني أمام الحقوقيين وطنيا ودوليا

شبح الاختطافات

عدنان زخباط الذي اختطف من أمام باب مسجد الزهراء الكائن بمدينة برشيد.. عبد الرحيم لحجولي الذي اختطف بتاريخ 30 مارس الماضي من منزل الأسرة الكائن بدرب غلف بالدار البيضاء.. ب. س البالغ من العمر 29 سنة الذي اختفى يوم السبت 03 أبريل الجاري من شارع محمد السادس بنفس المدينة، علما أنه أنهى سنتين من الحبس سنة 2009 في ملف قضايا الإرهاب.. وآخرهم يونس زرلي الذي اختطف يوم الأحد الماضي بمنزل عائلته.

المصباح تحكي تفاصيل الذهاب والإياب إلى تمارة كما يرويها آخر المختطفين وعائلاتهم، وتكشف كيف أن الفريق الوحيد بالبرلمان الذي تحمل مسؤوليته ليحيط علم الحكومة والبرلمان والرأي العام بما يحدث من اختطافات واعتقالات تعسفية خارج القانون هذه الأيام هو فريق العدالة والتنمية، أما باقي الفرق فتلزم الصمت رغم وجود توصية بالقيام بدورها الرقابي من طرف رفاق بنزكري.

● أعد الملف: جميلة أوتزنيت- هشام الطالب

استمرار الاختطاف يحرج حرزني أمام الحقوقيين

Revue de Presse

المصباح

17/04/2010

أنهت هيئة الإنصاف والمصالحة أشغالها قبل أكثر من أربع سنوات.. وكان أبرز ملف يهدد مصداقية المناضلين الذين انخرطوا في مشروعها هو تزامن نشاطها مع عمليات الاختطاف والتعذيب التي كانت تنفذها أجهزة الاستخبارات المغربية..

ورغم جميع التجاوزات والانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها مسؤولون لا يفرقون بين «عهد جديد» و«سنوات الرصاص» فإن الأمل في تنفيذ توصيات الراحل بنزكري – رحمه الله– ورفاقه بالهيئة ظل يراود العديد من الحقوقيين والسياسيين المهتمين بوضع الحريات العامة ببلادنا..

ولعل أهم هذه التوصيات ما أوردته هيئة الإنصاف والمصالحة في تقريرها النهائي عندما طالبت بترشيد الحكامة الأمنية عبر عدد من الإجراءات أبرزها المراقبة والتحقيق البرلماني في مجال الأمن والمراقبة الوطنية للسياسات والممارسات الأمنية والتكوين المتواصل لأعوان السلطة والأمن في مجال حقوق الإنسان.

ودعت توصيات الهيئة إلى تفعيل آثار قاعدة «الحكومة مسؤولة بشكل تضامني» عن العمليات الأمنية وحفظ النظام العام وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان وإلزامها بإخبار الجمهور والبرلمان بأي أحداث استوجبت تدخل القوة العمومية، وبمجريات ذلك بالتدقيق، وبالعمليات الأمنية ونتائجها والمسؤوليات وما قد يتخذ من التدابير التصحيحية.

وطالبت الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان بإعمال مبدأ مسؤوليتها السياسية والتشريعية كلما تعلق الأمر بادعاءات حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو حدوث أفعال جسيمة ماسة أو مهددة لقيم المجتمع واختياره الديمقراطي.

ودعت إلى تقوية أداء لجان تقصي الحقائق البرلمانية بالخبرة الأمنية والقانونية، مساعدة لها على إعداد تقارير موضوعية ودالة بعيدا عن الاعتبارات السياسية؛ وكذلك تقوية آلية الأسئلة والاستماع المباشرة من قبل البرلمان، في ما يخص المسؤولية عن حفظ الأمن والنظام العام؛ ثم توسيع الممارسة البرلمانية في المساءلة والاستماع لتشمل علاوة على الوزراء المكلفين بالأمن والعدل، كل المسؤولين المباشرين عن أجهزة الأمن وعمليات الردع على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.

فما الذي تحقق من هذه التوصيات خلال الأربع سنوات المنصرمة؟

الفريق الوحيد بالبرلمان الذي تحمل مسؤوليته ليحيط علم الحكومة والبرلمان والرأي العام بما يحدث من اختطافات واعتقالات تعسفية خارج القانون هذه الأيام هو فريق العدالة والتنمية، أما باقي الفرق فتلزم الصمت رغم وجود توصية بالقيام بدورها الرقابي من طرف رفاق بنزكري. بينما الجديد عند المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي ورث عمل هيئة الإنصاف والمصالحة وتكلف بمتابعة توصياتها فهو أنه منكب على إعداد رأي بخصوص تنفيذ هذه التوصيات..وإذا كانت أربع سنوات غير كافية لبلورة هذا الرأي..فكم ستحتاج السلطات التي سيعهد إليها بتنزيل مقتضياته على أرض الواقع من مدة زمنية ؟ أما إذا طرحنا السؤال من زاوية أخرى..كم من الخروقات والانتهاكات الجسيمة الإضافية التي ارتكبتها السلطات والأجهزة الأمنية خلال الأربع سنوات المنصرمة..؟ كم سجلت من حالة اختطاف واعتقال تعسفي ؟ كم سجلت من حالة تعذيب بمخافر الشرطة وبمعاقل «الديستي» السرية؟ هل بوسع «الحكومة المسؤولة بشكل تضامني» -على حد تعبير رفاق بنزكري في توصياتهم- « عن العمليات الأمنية وحفظ النظام العام وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان أن تجيبنا عن هذه التساؤلات..؟

ومن جهته تابع المكتب التنفيذي لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان بقلق شديد استمرار ظاهرة الإختطافات التي استهدفت بعض المواطنين في الآونة الأخيرة من قبل جهات أمنية ، ويؤكد المنتدى أن هذه الممارسات مخالفة للمساطر القانونية وتعتبر جرائم يعاقب عليها ، وتضرب عرض الحائط كل التزامات المغرب الدولية ذات الصلة ، وقد استمع المنتدى لعائلة كل من :

- عدنان زخباط الذي تقول إنه اختطف من أمام باب مسجد الزهراء الكائن بمدينة برشيد مباشرة بعد صلاة الظهر وذلك يوم الاثنين 29 مارس 2010. وأكدت الأسرة أنها بحثت عن ابنها في كل الأماكن دون جدوى مما جعلها تعتقد جازمة أنه كان ضحية إخفاء قسري من طرف جهة أمنية (الديستي) في مكان غير معروف.
- عبد الرحيم لحجولي الذي اختطف بتاريخ 30 مارس الماضي من منزل الأسرة الكائن بدرب غلف بالدار البيضاء، ولم يكشف عن مصيره لحد الساعة .
- ب. س البالغ من العمر 29 سنة الذي اختفى يوم السبت 03 أبريل الجاري من شارع محمد السادس علما أنه أنهى سنتين من الحبس سنة 2009 في ملف قضايا الإرهاب وأفادت الأسرة أن عناصر من إدارة المحافظة على التراب الوطني كانت تزوره وسألت عنه قبل اختفاءه.

وعليه فإن المنتدى يطالب بالكشف عن مصير كل المختفين تعسفيا ، والإقلاع النهائي عن هذه الإنتهاكات والضرب على أيدي المسؤولين عنها مهما كان سبب الاختطاف و حيثياته.

المصباح

17/04/2010

رأي حرزني لترشيد الحكامة الأمنية

«تفعيلا لتوصية الهيئة الداعية إلى تجريم الاختفاء القسري، وانطلاقا من كون المغرب من الدول التي شاركت في إعداد مشروع الاتفاقية الدولية لمناهضة الاختفاء القسري، وكذا توظيف مقتضيات الإعلام العالمي لمناهضة الاختفاء القسري ومضامين مشروع الاتفاقية المذكورة في التجربة المغربية للعدالة الانتقالية، وانسجاما مع الفلسفة الجديدة التي يطمح إليها مشروع القانون الجنائي، وفي إطار ممارسة صلاحية تشجيع الحكومة على مواصلة الانخراط في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، خلص المجلس من خلال النقاش الذي دار في لجنة خاصة، إلى إعداد مذكرة مرفوعة إلى جلالة الملك بخصوص حث الحكومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لمصادقة المملكة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري».

(..) يعكف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على إعداد رأي بخصوص تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال ترشيد الحكامة الأمنية، أخذا بعين الاعتبار التكامل بين كافة توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاحات القانونية والمؤسساتية، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتوظيف كل المكتسبات في مجال حقوق الإنسان في مسار الترشيد، وتطوير سياسات عمومية مبنية على إشراك الفاعلين السياسيين والمدنيين والمؤسسات الوطنية والخبرة والبحث العلمي، مع التركيز على المسؤولية والشفافية، وعلى تكامل عناصر الأمن الوطني مع عناصر الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وإدراج ترشيد الحكامة الأمنية ضمن مسار إصلاحي تدريجي.

ويحدد المجلس في تصوره الأولي الأهداف الرئيسية للترشيد في تغيير كل ما يرتبط بالماضي من تمثلات سلبية لدى المجتمع بخصوص دور الأمن فيه، والعمل على النهوض بحق الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات الأمنية وحفظ النظام العام، وإقرار مراقبة سياسية وقانونية وإدارية على كافة السلطات الأمنية مع الرفع من مستوى أدائها وتطوير معايير لقياس التناسبية بين استعمال القوة في مواجهة حالات الإخلال بالأمن والنظام العام، من جهة، والمحافظة على الحقوق والحريات السياسية من جهة أخرى، وإحداث تطور نوعي في التعاطي مع الشأن الأمني بتفعيل المفهوم الجديد للسلطة بما يؤثث للتحول من مجرد عمل أمني للأجهزة والقوات العمومية للتدخل إلى مصالح تشارك في التنمية والنهوض بقيمة المواطنة العصرية والمسؤولية.

* فقرات من التقرير حول متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الصادر عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

Revue de Pr... ...s de l'Homme

المصباح
17/04/2010

الرميد: لغة الاختفاء القسري.. لغة قديمة ولغة أيام الرصاص

توصل منتدى الكرامة لحقوق الإنسان في أيام قليلة بأربع حالات إخفاء قسري لمواطنين من مدن مختلفة وهي الدار البيضاء برشيد والعرائش. كانت آخرها حالة الشاب يونس زارلي، الذي اختفى الأحد الماضي بعد زيارة شخص مجهول لبيته الكائن بالحي المحمدي بالدار البيضاء.

ومن جهته ألقى مصطفى الرميد - رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب - كلمة حول هذه المستجدات في جلسة الأربعاء الماضي في إطار المادة66. في مايلي نصها:

«في الآونة الأخيرة لوحظ أن هناك مجموعة من الاختطافات التي مورست ضد بعض المواطنين، وتوصلت شخصيا بصفتي الحقوقية، بمجموعة من التظلمات من قبل أسر تشتكي من أن ذويها كانوا محل إخفاء قسري، وجميع المعطيات المقدمة تفيد أن جهازا أمنيا يقف وراء ذلك.

ونعتقد في حزب العدالة والتنمية أن بلادنا حققت من التراكمات، وقطعت من الأشواط، ما يجعل هذا السلوك وهذه الممارسة غير مقبولة بأي وجه من الوجوه.

ومن المعلوم، أن الإرهاب يجب محاربته ومحاصرته، ويجب اجتثاثه بلغة القانون، ولاشيء غير القانون، أما لغة الإختفاء القسري فهي لغة قديمة، ولغة أيام الرصاص، التي عفا عنها الزمن، والتي تبرأ منها المغاربة، والتي قام المغرب دولة وشعبا، وأنشأ من أجلها مؤسسة هيئة الإنصاف والمصالحة، وتم تصالح مغرب اليوم مع مغرب الأمس، فبأي حق يريد البعض أن يرجعنا إلى الماضي بكل آلامه وبكل ممارساته.

إن هذه الممارسات هي جريمة من منظور القانون المغربي والقانون الدولي، ولذلك نطالب بالكشف عن مصير هؤلاء المختطفين والكف عن هذه الممارسة البغيضة».

Revue de Presse du Conseil consultatif

المصباح

17/04/2010

خليل الإدريسي: الاعتقال من اختصاص الشرطة

■ من الناحية القانونية أين يمكن تصنيف معتقل تمارة؟

● ما يصطلح عليه بمعتقل تمارة هو مكان للاحتجاز غير النظامي، يعتقل فيه الأشخاص بشكل تعسفي يتنافى مع القواعد التشريعية التي تنظم عملية الإعتقال. وهذا يمثل خرقا سافرا لمقتضيات الفصل العاشر من الدستور الذي يمنع إلقاء القبض على الأشخاص أو اعتقالهم إلا حسب الإجراءات المنصوص عليها في القانون. كما أنه تجاهل خطير لأحكام قانون المسطرة الجنائية التي وضعت أساسا لضمان الحريات وحمايتها من تعسفات رجال السلطة.

■ هل الاختطافات التي تتم في حق بعض المواطنين من طرف أجهزة المخابرات السرية أو غيرها من المؤسسات شرعية وسليمة من الناحية القانونية؟ وماذا يترتب عنها؟

● أولا وقبل كل شيء لا يمكن وصف الاختطاف بأنه عمل مشروع كيفما كانت الجهة التي تمارسه، فهو جريمة تعاقب عليها التشريعات الجنائية، ومن ضمنها القانون الجنائي المغربي. فالاختطاف يستهدف حرية الشخص و أمانه و أمان أهله ومحيطه، و يسبب اضطرابا خطيرا داخل المجتمع، نظرا لما ينتج عنه من ترويع للأشخاص و فقدانهم الثقة في الأجهزة التي يفترض أن تحفظ أمنهم وهي الأجهزة الأمنية.

■ هل من حق المتضرر إن يتابع الجهة المسؤولة عن الاختطاف ويطالب بالتعويض؟

● مبدئيا يحق لأي شخص تعرض لتعسف ما أحدث له ضررا ماديا أو معنويا أن يطالب الجهة المتسببة في ذلك بما يجبر ضرره. غير إن العائق الذي يطرح دائما هو توفير الإثبات القانوني للاختطاف الذي قد تمارسه جهة رسمية. أضف إلى ذلك أن الجهة القضائية المعنية بمراقبة الأجهزة الأمنية، والمخول لها صلاحية البحث والتحري في حالات الإختطاف التي تصل إلى علمها – وأقصد هنا النيابة العامة – لا نجدها تتحمل مسؤوليتها في هذا الصدد. بل الملاحظ هو عجزها شبه التام أمام الممارسات اللاقانونية التي تلجأ إليها بعض هاته الأجهزة.

■ ما هي الضوابط القانونية التي يجب العمل بها خلال عملية اعتقال فرد معين سواء من منزله او من أي مكان أخر؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن تنفيذ ذلك؟

● أهم الضوابط القانونية التي تحكم عملية الاعتقال يمكن تلخيصها فيما يلي:

– لا يمارس عملية الاعتقال إلا الأشخاص الذين يتمتعون بصفة الشرطة القضائية

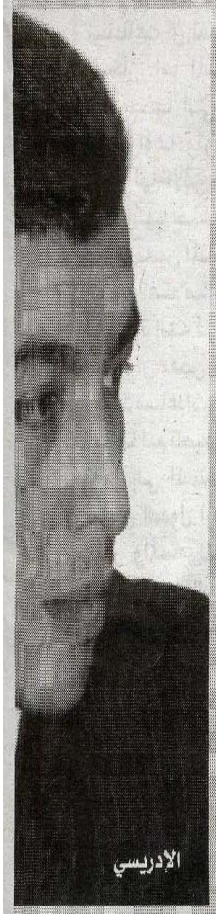

الإدريسي

Revue de presse ...hme

المصباح

17/04/2010

ـــــــــة القضائية ولا يتم إلا بضوابط قانونية

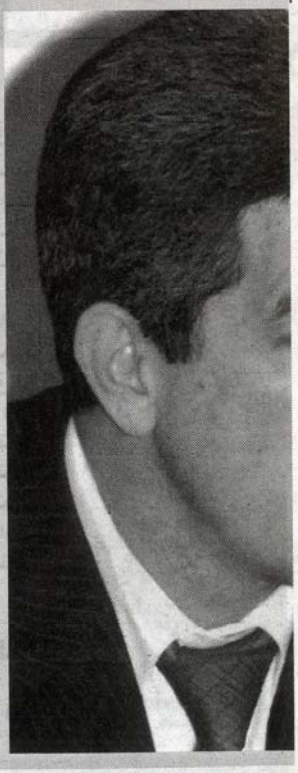

- يجب على ممارس عملية الاعتقال أن يشعر المشتبه فيه بصفته، كما يجب عليه إطلاعه على الأفعال المنسوبة إليه.
- يجب إن تضمن جميع الإجراءات في سجلات قانونية و إشعار النيابة العامة بها
- يجب أن يتم الاعتقال بمخفر تابع للشرطة القضائية أعد بشكل نظامي لهاته الغاية يوفر الظروف الإنسانية للمعتقل و يحفاظ على كرامته.
- الاستعانة بترجمان للتواصل مع الشخص الذي يتحدث لهجة أخرى أو خبير في لغة الإشارة بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- إشعار عائلة المشتبه فيه بوضعه تحت الحراسة النظرية.
- يجب أن لا تتجاوز الحراسة النظرية المدة المحددة قانونا وهي: في الحالات العادية 48 ساعة قابلة للتمديد بإذن كتابي من النيابة العامة لمدة 24 ساعة، و في الحالات الاستثنائية كالمس بأمن الدولة 96 ساعة قابلة للتمديد لمرة واحدة بإذن كتابي من النيابة العامة، أو الجرائم الإرهابية 96 ساعة قابلة للتمديد لمرتين بإذن كتابي من النيابة العامة.
- يحق للموضوع تحت الحراسة النظرية طلب الاتصال بمحام في حالة تمديدها.

■ وهل من حق المواطن أن لا يلبي طلب الاعتقال أو مرافقة من يقدمون أنفسهم على أنهم رجال أمن في حال اختلال بعض هذه الضوابط القانونية؟

● لا يملك المواطن أن يرفض الامتثال لطلب مرافقة رجال يقدمون نفسهم له كرجال الشرطة القضائية. غير أن الملاحظ في حالات الاعتقالات التعسفية أن الأجهزة التي تقوم بها غالبا ما تستعمل أساليب احتيالية للإيقاع بالمعني بالأمر. كما أنهم يتخذون جميع الاحتياطات اللازمة لعدم إفلاته. لذلك تبقى الضمانة الأساسية لمواجهة مثل هاته الممارسات المنافية للقانون تكمن في تحمل الأجهزة القضائية لمسؤوليتها في الرقابة و مساءلة الأشخاص والأجهزة المتورطة فيها. كما أنه يتعين على الجميع أن يعي بأن الأمن لا يمكن أن يتحقق إلا باحترام القانون، وأن أي تجاوز في هذا الباب تحت أي ذريعة كيفما كانت لن يساهم إلا في تدمير عنصري الثقة والاحترام اللذين يجب أن يكونا قوام العلاقة بين أجهزة الدولة و المجتمع

* الكاتب العام لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان

Revue de Presse

المصباح
17/04/2010

الحماية القانونية ضد التعرض للاعتقال التعسفي

يؤدي الاعتقال إلى الحرمان من الحرية، ويكتسي صبغة تعسفية كلما تم خارج الأحوال والأشكال المنصوص عليها في القانون. وتتضمن الأدوات الدولية مقتضيات مهمة تنص على الوقاية من الاعتقال التعسفي ومن كل انتهاك آخر قد يقترن به.

يربط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الاعتقال التعسفي بمبدأ حق الفرد في الحرية وفي الأمان الشخصي (المادة3). وتفيد خلاصات فريق العمل المكلف بالاعتقال التعسفي المحدث سنة 1991، في آراء صادرة عنه حول بعض المحاكمات ذات الصبغة السياسية أن اعتقال فرد، حتى ولو كان بناء على قرار قضائي، قد يكون تعسفيا إذا اختل شرط من شروط المحاكمة العادلة.

وقد تعززت حماية الحق في عدم التعرض للاعتقال التعسفي بمقتضيات العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي ينص في مادته التاسعة، على ثلاث ضمانات أساسية:

حق كل فرد تم توقيفه في أن يتم إخباره بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه.

حق الشخص الموقوف أو المعتقل بسبب فعل جرمي في أن يقدم « سريعا إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانونا مباشرة وظائف قضائية».

لا ينبغي أن يكون الاعتقال الاحتياطي في انتظار المحاكمة هو القاعدة العامة أو الأصل. إذ يجب أن يكون استثنائيا ومبررا بكيفية دقيقة بمستلزمات إدارة العدالة.

كما يحدد العهد بصورة دقيقة في المادتين 14 و 15 منه ضمانات المحاكمة العادلة المشار إليها في المادتين 10 و 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. و تتمثل هذه الضمانات بوجه خاص في:

اختصاص المحاكم المحدثة بمقتضى القانون واستقلالها وتجردها؛

فرضية براءة كل شخص متابع من أجل فعل جرمي.

إخبار الشخص المتهم،» في أقرب وقت، بطبيعة التهمة الموجهة إليه وأسبابها».

حق الشخص في التمتع من الوقت والتسهيلات بما يكفيه لإعداد دفاعه وللاتصال بمحام من اختياره؛

حق الشخص في أن يستعين بمحام وفي أن يتم إخطاره بحقه في وجود من يدافع عنه وفي أن تنصب عنه المحكمة عند الاقتضاء محاميا يدافع عنه.

حق الشخص في أن يناقش شهود الاتهام بنفسه أو بواسطة الغير وفي أن يحضر شهود النفي ويتم الاستماع إليهم.

حق الشخص في ألا يتم إكراهه على الشهادة ضد نفسه أو على الاعتراف بارتكاب جريمة.

حق الشخص المدان بجريمة من لدن إحدى المحاكم في الطعن أمام محكمة أعلى درجة.

وجوب مراعاة مبدأ عدم رجعية القوانين

* المصدر: التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة

Revue de Presse

المصباح

17/04/2010

عاد مسلسل الاختطاف التعسفي والإخفاء القسري إلى الواجهة في الآونة الأخيرة، ليذكر المغاربة بسنوات الرصاص، بعدما توالت الشكايات بهذا الشأن. اختطافات طالت حياة مواطنين وأمنهم، وخلفت وراءها أسرا مكلومة، من أبناء وأمهات تتحسرن على المصير المجهول لفلذات أكبادهن، تنتظرن سماع أخبارهم بلهفة، وتترقبن بحزن وأسى عودة الغائب. يونس زارلي، عبد الرحيم الحجولي و فؤاد الرويمي، ثلاثة أسماء، بثلاث قصص، من ثلاث أحياء مغربية مختلفة، إلا أنها تتقاسم نفس السيناريو، وتحمل نفس التوقيع: «خرج ولم يعد».

في هذا الملف، تروي «المصباح» وقائع اختطاف الشباب الثلاثة وتفاصيل حبسهم بمعتقل تمارة السري، وتعرضهم لضروب من التعذيب والإرهاب النفسيين، كما جاء على لسان ذويهم.

شبح «الديستي» يظهر من جديد

ثلاثة اختطافات موقعة بـ«خرج ولم يعد»

Revue de Presse de l'Homme

المصباح
17/04/2010

«قولو لولدكم يهرب، راه البوليس شد واحد الولد صاحبه وراه يمكن تايقلبو عليه حتى هو»، هكذا قالت المدعوة (ف) إلى جارتها كريمة، التي لم تكن سوى خالة فؤاد الرويمي المسجون حاليا بسجن سلا بين الحياة والموت، بعد أن قرر خوض إضراب مفتوح عن الطعام، احتجاجا على الظلم الذي طاله. فؤاد المعتقل حاليا بسجن سلا، بتهمة انتمائه إلى جماعة إرهابية، يحكي تفاصيل حكاية اختطافه وتعرضه للاستنطاق والتعذيب في معتقل تمارة السري، كما جاء على لسانه، نقلا عن أسرته. حكاية بدأت أحداثها قبل سنة ومازالت تفاصيلها تحاك وتروى إلى اليوم.

كانت حياة فؤاد الرويمي، عادية جدا، شاب في مقتبل العمر لم يتجاوز ربيعه الثاني، ذو مستوى دراسي متوسط، مسالم ومقبل على الحياة، خاصة وأنه أتم مراسيم عقد قرانه مع إحدى قريباته التي تقطن بالجارة الاسبانية، كما تروي خالته كريمة، الواثقة من براءة بن أختها. سارت حياة فؤاد بشكل عادي إلى أن قدم ذات يوم إلى زيارته في المحلبة التي كان يشتغل فيها، رجل قدم نفسه باسم أحمد وكان يقطن في نفس الحي الذي يقطن به الرويمي، وهو حي المحصحص بالعرائش، قبل أن ينتقل المسمى احمد إلى تجزئة شعبان بنفس المدينة، تقول كريمة خالة المختطف، وهي شابة في العشرينات من عمرها، «تردد احمد على محل عمل فؤاد، الذي كان يشتغل في محلبة قبل أن يبدأ أعماله الحرة في نقل البضائع والسلع على متن دراجته الخاصة»، مضيفة أن المدعو أحمد حرص على التقرب منه ونسج علاقة صداقة بينهما، بأن اقترح مساعدة فؤاد في اقتناء السلع، وبدأ يتعرف عليه شيئا فشيئا قبل أن يخبره أنه يعمل مع الشرطة السرية، أي جهاز مخابرات، والواقع أنه من جهاز حفظ التراب الوطني «DST». أصبح فؤاد يلتقي بالمدعو أحمد ويجلس معه في المقهى بعدما زود برقم هاتفه، وخلال لقائهما كان أحمد يطلب ويلح على فؤاد مساعدته في الحصول على معلومات حول إرهابيين يتتبعونهم ويقطنون في نفس الحومة التي يسكن فيها فؤاد، وقد حدد له شخصين رئيسيين يدعيان قاسم ويونس، وطلب منه محاولة إحضار معلومات عنهما وأين يقطنان والأنشطة التي يزاولونها، وحول ما إذا كانا قد زارا تركيا وسبب الزيارة. «لقد كان يلح ويصر على فؤاد من أجل التقرب منهما ومصادقتهما حتى يتمكن من الحصول على معلومات وإعطائها للمسمى أحمد، وكل ذلك بمقابل مادي، أو مقابل أي مساعدات أخرى، أو أوراق إدارية» تقول خالة فؤاد.

كانت علاقة فؤاد برجل الشرطة السرية جيدة جدا كما يروي أهل فؤاد نقلا عنه، حيث أصبح يلتقيه بشكل أسبوعي. ورغم محاولات أحمد المستمرة للضغط عليه من أجل جلب أي معلومة تخص أولئك الشباب، إلا أن فؤاد وجد الأمر معقدا، خاصة وأن أولئك الشباب لا يعرفهم معرفة جيدة، وكانوا سيكشفون عن كونه شخص يعمل لجهة ما ضدهم، وهو ما أقابله فؤاد بالرفض كونه يتنافى مع طبيعته الهادئة والمسالمة.

« لقد أخبره بأنه لا يمكن أن يسألهما عن سبب ذهابهما إلى تركيا، وبعد الرفض المتواصل للتعاون معه، قرر أحمد تغيير لهجته معه وخاطبه قائلا: «ذنوبك عليك راه ماتلوم إلا راسك» يقول أحد أقارب الرويمي. تعرض فؤاد للتهديد بالسجن بتهمة التعاون مع إرهابيين والدفاع عنهم. حاول فؤاد الهرب من هذه المشكلة أكثر من مر ة، ولكن دون جدوى حتى أنه توسل لرجل المخابرات السري الاستعانة بشخص آخر بدله هو، لكن الإجابة ما كانت لتكون سوى» دبر

Revue de Presse Homme

المصباح
17/04/2010

راسك..إذا بقيتي على هذا الحال غادي تدخل الحبس معهم !».

مرت أيام ولم يعد الاتصال به، إلى أن زاره مرة في المنزل وقال له إن شرطة الرباط تبحث عنه، وطلب منه الهروب إلى مكان ما، وأكد على أنه سيساعده وسيدافع عنه أمام الشرطة. لكن فؤاد أخبر عائلته بالموضوع التي طلبت منه المكوث في المنزل وعدم الخروج، «فإن كنت مذنبا فلتأتي الشرطة إلى البيت» تقول كريمة، التي بالرغم من صغر سنها تحكي أحداث ما قبل يوم الاختطاف دون أن يساورها أي شك حول براءة فؤاد. لم يغادر فؤاد المنزل لمدة أربعة أيام، ليتصل به بعدها وطلب منه ملاقاته في مقهى، وظل يلح عليه في أن يتعاون معهم، مضيفا أنه سيصبح متعاونا معهم بشكل دائم وليس فقط في هذه القضية، وعدد له مزايا العمل مع المخابرات، وأنهم سيدفعون له الشيء الكثير إلا أنه رفض، بحكم أن عائلته لا تريد عملا يجلب لهم المتاعب. خصوصا وأن هناك العديد من جيرانهم يعملون كجواسيس ومخبرين تابعين لجهاز المخابرات السري بصفة عامة، وللمدعو أحمد بصفة خاصة. وتعد المسمى (ف) واحدة منهم، وهي التي حاولت في البداية إقناع أسرة الرويمي على إخفاء ابنهم عن أعين الشرطة وتشجيعه على الهرب والاختباء في مكان آخر، «قدمت هذه المرأة إلينا وأخبرتنا بأن فؤاد يعمل مع إحدى الجماعات الإرهابية، وأنه تم إلقاء القبض على أحدهم لكننا اكتشفنا فيما بعد أنها تعمل مع أحمد» تقول كريمة، مضيفة أن فشل هذه الأخيرة في إقناع الأسرة بضرورة إخفاء فؤاد هو مادفعاحمد الى معاودة الاتصال به وحثه على الهرب. لم يصدق والد هذا الأخير، وهو جندي يشتغل في الصحراء، ما قالته المرأة عن ولده، لذلك الحت كل الأسرة على عدم مغادرة فؤاد للمدينة مادام بريئا.

لم تكن الأيام القليلة التي اختفى فيها المدعو أحمد سوى الهدوء المريب الذي يسبق العاصفة، حيث عاود الاتصال مجددا بالرويمي الابن وهو في منزله على الساعة الثامنة ليلا، خالته كريمة كانت حاضرة وسمعت كل الحديث، نصحته بعدم مغادرة البيت، بدا فؤاد مقتنعا بكلامها، قبل أن يغادر المنزل بعد تلقيه اتصالا ثانيا من نفس الشخص، ليختفي بعدها.

تفاصيل يوم الاختطاف

ذهب فؤاد للقاء رجل المخابرات السري في مقهى «الجزيرة» القريب من منزل العامل بالمدينة، بعدما استقل سيارة الأجرة، وبمجرد وصوله إلى هناك تبادل أطراف الحديث مع أحمد لدقائق قليلة أكد فيها تشبثه بموقفه. دار شجار بين الرجلين، فترجل المسمى أحمد من سيارته، حاملا في يده هاتفه المحمول، قام بطلب رقم تحدث بضع كلمات لم يتمكن فؤاد من سماعها، وما هي إلا دقائق حتى قدم أشخاص آخرون، لم يستطع

Revue de Presse - Ligue Marocaine pour la Défense des Droits de l'Homme

المصباح

17/04/2010

فؤاد تحديد عددهم لأنهم كانوا يستقلون سيارة من نوع «بيجو» بلوحة خارجية، كما تروي خالته كريمة. «ادخلوه السيارة بالقوة ووضعوا عصابة على عينيه والأصفاد في يديه قبل أن تنطلق السيارة بسرعة جنونية» تضيف كريمة. وصل فؤاد إلى مكان مجهول، تأكد فيما بعد ذلك أنه معتقل تمارة السري، وهناك تعرض لأنواع من العذاب.

التعذيب في المعتقل.. «حسبي الله ونعم الوكيل»

«حسبي الله ونعم الوكيل»، هي الجملة التي لم تفارق لسان فؤاد في محنته، فقد كان التعذيب والإرهاب النفسيين اللذين تعرض لهما فؤاد خلال اختطافه وحبسه بمعتقل تمارة السري لمدة عشرة أيام، كما ورد في شكاية بعث بها لمنتدى الكرامة لحقوق الانسان، والتي تتطابق و شهادة أسرته، كالجحيم بالنسبة إليه. فبمجرد وصوله إلى المكان المجهول وهو معصوب العينين تم تجريده كليا من ملابسه، وتعرض للتفتيش ونزع منه كل ما من شأنه أن يستعمل على شكل حبل سواء من حزام سرواله، و حتى ربطة حذائه. ارتدى فؤاد ملابسه، وتم رميه في غرفة باردة ومظلمة، تفوح منها رائحة كريهة، وترك هناك لساعات بدون أكل. «كانوا يعمدون إلى الإيقاء عليه بغرفة مضاءة طوال الليل، وحينما يهم بالنوم يوقظونه بشكل مفاجئ ويصرخون في وجهه قائلين بأنه سيتم التحقيق معه» تقول خالته. دخل فؤاد في دوامة التحقيقات التي لا تنتهي، سئل أكثر من مرة عن أشخاص في حي المحصحص الذي يقطنه، وفي كل مرة ينكر فؤاد معرفتهم به، وبالأنشطة التي يقومون بها. حاولوا مجددا إغراءه بالمال، وطلبوا منه التعاون معهم مقابل 1000 إلى 1500 درهم، تشبث فؤاد برأيه قبل أن يخاطبه الرجل الذي يستنطقه «انت كاتقلب تجلس على القرعة» وما كان ليجيب فؤاد سوى بـ«حسبي الله ونعم الوكيل». وبعد مرور ثلاثة أيام عاودوا من جديد التحقيق معه، أخبروه بأنهم سيطلقون سراحه، وهم يقسمون ويؤكدون أنه بريء وأنه إنسان طيب ولا يريدون ظلمه. صدق فؤاد كلامهم وظل مسجونا في المعتقل لمدة 10 أيام، تعرض فيها لضروب من التعذيب والإرهاب النفسيين، حيث كان السجناء يسمعون أصواتا مرتفعة للنشيد الوطني تارة وتارة أخرى أصوات إطلاق الرصاص لمدة ساعة كاملة.

كانت الغرفة التي سجن فيها فؤاد، كما تروي أسرته، مظلمة وليس فيها سوى نافذة صغيرة، الناظر منها لا يرى سوى أشجار تلوح في الأفق. مرت عشرة أيام، وقدم أحد رجال الأمن إلى فؤاد قائلا: « لقد صبرت يا ولدي على ما أصابك وهاهو الفرج قادم». فرح فؤاد بسماع الخبر، لكن بعدها بقليل، قدم إليه بعض الرجال وقاموا بعصب عينيه وتصفيد يديه، ونزلوا به في قبو على الدرج، وهم يصرخون في وجهه «انحني ! اخفض راسك ! در هنا ! زد من هناك، قبل أن يستقلوا سيارة وانطلقوا به بسرعة.

لم يفارق صوت ارتطام أغصان الأشجار بالسيارة التي تيقن فؤاد بأنها من الحجم الكبير، وحسب ما ورد في شكايته، فقد رحل من المعتقل إلى ولاية الأمن بالدار البيضاء رفقة أشخاص آخرين يجهلهم. وصل فؤاد إلى مكان اعتقده في البداية سجنا، وإذا به في ولاية الأمن بالمعاريف بالبيضاء. « كانت الغرفة التي قبع بها فؤاد في السجن هناك أسوء من غرف المعتقل» تقول أسرته، فقد كانت الأفرشة بالية ومبللة بالماء كليا، و تفوح روائح نتنة قادمة من قنوات الصرف الصحي. مرت الأيام على فؤاد في نفس المكان، تألم خلالها من العوج والبرد والإرهاب النفسي المتواصل، تعرض فيها أكثر من مرة للتحقيق، كما جاء في شكايته، التي توصل بها منتدى الكرامة لحقوق الإنسان. مكث فؤاد بولاية الأمن سبعة أيام قبل أن يحضروا له أوراق بيضاء (المحضر)، وطلبوا منه تحت التهديد توقيعها دون الاطلاع عليها، قبل أن يتم ترحيله إلى سجن سلا. هناك عرض فؤاد على شخص لم يعرف أنه قاضي التحقيق إلا فيما بعد، سأله خلالها أسئلة من قبيل انضمامه لجماعة السلفية الجهادية، وهل سبق أن زار سوريا وغيرها. أودع فؤاد بسجن سلا وهناك اكتشف فيما بعد أن المحضر الذي وقع عليه يتضمن أقوال منافية لما أدلى به. ووجهت إليه تهما مازال إلى الآن يؤكد بطلانها، من قبيل كونه هاربا من العدالة، علما أن الرويمي يملك أدلة ملموسة تفيد عكس ذلك، وأنه يعمل مع جماعة إرهابية، وغيرها من التهم. وهو ما دفع بفؤاد الرويمي إلى خوض إضراب مفتوح عن الطعام منذ 30 مارس 2010 مطالبا بإنصافه ومؤكدا استعداده للموت على الظلم الذي وقع فيه، كما يؤكد أفراد أسرته. ولكن ما زاد من حيرة وعذاب اسرة الرويمي انهم كلما واجهوا احمد بالموضوع الا وينكر معرفته لفؤاد ولما حدث له قائلا : « الله يرزيني في ولدي اسماعيل ماشفته»، علما ان حالة فؤاد سمعته يتحدث معه على الهاتف، مضيفا أنه يخشى على اولاده « وماتبقاوش تجيوا عندي للدار».

المصباح

17/04/2010

«الله ياخذ فيهم الحق»

تروي والدة المختفي يونس زارلي بألم وحزن تفاصيل اختفاء ابنها المفاجئ من بيته بتاريخ 12 أبريل الجاري، بين الساعة 12.30 و13.00 زوالا بقولها «خرجت فتاة تعمل عندي لنشر الملابس خارجا فتفاجأت بوجود رجل مجهول واقفا مقابل باب المنزل، وظل يراقبه مطولا قبل أن يقترب ويسألها عن يونس، حيث ذهبت الخادمة للمناداة عليه. وتحكي الأم قائلة «خرج يونس لمقابلة ذلك الرجل بالملابس التي كان يرتديها، تضم سروالا بسيطا وقميصا داخليا أبيض ونعلا من البلاستيك، حتى أنه لم يكن يحمل نقودا ولا هاتفه النقال، ومنذ ذلك الوقت لا نعرف أين هو».

وما أثار انتباه الأسرة، هو إقدام أحد الأشخاص، الذي كان رفيقا ليونس في السجن، على الاستفسار عنه وعن مكان تواجده قبل اختفائه، « جا واحد الراجل كان صاحب ولدي في الحبس سأل ولد بنتي اللي ساكن في حي الأنارة على يونس فقال ليه ماعرفتش فين كاين»، تقول الأم، مضيفة أنه طلب منه رقم هاتفه النقال. ولذلك تتساءل الأسرة حول ما إذا كان لذلك الشخص علاقة باختفاء ابنهم يونس أم لا. «لو كنت أعلم أن الوضع سيصل إلى هذا الحد لما تركته يخرج.. لكنت رافقته..أحسست بالشمتة ..والله ياخذ الحق فيهم»، تصرح الأم، وهي تتحسر على ولدها، الذي افتقده ابنه ذو السنتين.

لم تكن تتخيل هذه المرأة التي تعاني من أمراض مزمنة، دخلت على إثرها المستشفى، أن ما حدث كان عملية اختطاف، لتبدأ معها سلسلة البحث عن المختفي بين المستشفيات ومفوضيات الشرطة، قبل أن ينتهي بها المطاف في ولاية الأمن بالمعاريف. وهناك استفسرت الأم ورفقتها زوجة ابنها الايطالية، راغبة في تقديم شكاية حول الموضوع، وحاملة معها مجموعة من الوثائق الإدارية التي تخصه بما فيها جواز سفره. « أخذوا من زوجة ابني جواز سفره وسألوها حول ما إذا كان سبق أن حصل على تأشيرة الدخول إلى الديار الايطالية وقاموا بتسجيل كل المعلومات التي أدلت بها» تضيف الأم. لقد كان يونس عازما على مغادرة البلاد الاثنين المقبل متوجها نحو ايطاليا، من أجل استعادة حياته التي عاشها هناك. « بحثنا عن يونس في كل مكان ولم نلق أي جواب شاف، سوى أنهم أخبرونا بصريح العبارة أنه إذا كان هذا من عمل «الديستي» فلن يخبروا أحدا بوجوده عندهم إلى أن ينهوا إجراءاتهم وهو آخر ما سمعناه»، تضيف الأم المكلومة.

وقد أصرت الأم على تعرض ابنها لاختطاف خاصة وأن أخاه، صالح زارلي، محكوم عليه بالإعدام على خلفية «الإرهاب»، كما سبق وأن تعرض يونس للاعتقال والمحاكمة بتهمة الإرهاب. وتعود تفاصيل اعتقال زارلي البالغ من العمر 29 سنة، حينما كان يقوم بتجديد بعض أوراق إقامته في ايطاليا التي عاش فيها حوالي عشر سنوات، بعدما قرر مغادرة الدراسة في سن مبكرة (المستوى الخامس الابتدائي) و«هاجر إلى الطاليان كيفما كايهاجروا كل الناس» توضح والدته، حيث قضى سنوات طوال من عمره قبل أن يصبح لحاما (سودور).

اعتقل يونس وحكمت عليه المحكمة الابتدائية بسنتين سجنا نافذا، ليخفف الحكم إلى عشرة أشهر نافذة بعد الاستئناف بتهمة تزوير وثيقة، بينما تمت تبرئته من تهمة الإرهاب. واليوم، بعد مرور أزيد من ثلاث سنوات من مغادرة يونس لسراديب السجن، يلاقي مصيرا مجهولا ويسجل اسمه في لائحة المفقودين. «لا أفهم ! المذنب يستاهل العقوبة، وإذا كان يونس مذنب في شي حاجة كانوا يجيوا يديوه من الدار بورقة استدعاء نشوفها !، ويونس إنسان عادي ماكيخرج من الدار وحتى الجامع ماتيمشي ليه» تسترسل الأم في الحديث ودعوات المظلوم لا تفارق شفتيها.

Revue de Presse du Conseil

المصباح

17/04/2010

عبد الرحيم الحجولي والم

عبد الرحيم

«لم نفهم ما الذي حدث.. مازلنا إلى الآن تحت وقع الصدمة، اختفى عبد الرحيم فجاة والبيت الآن من دونه شبه ميت»، هكذا يصف ابراهيم الحجولي، اخو عبد الرحيم الحجولي، الذي تعرض للاختطاف وبشكل مفاجئ، أواخر الشهر المنصرم.

فلم يكن عبد الرحيم يدرك أن يوم 30 مارس 2010، سيغير مجرى حياته، حينما كان منهمكا في تزويد محله بالسلع التي يبيعها في جوطية درب غلف بالعاصمة الاقتصادية البيضاء، حيث قدم ثلاثة رجال بزي مدني وقدموا انفسهم على أنهم رجال شرطة من ولاية الأمن الواقعة بالمعاريف،«سألوا في البداية من الموجودين عبد الرحيم قبل أن يهم آخ آخر بالمناداة على عبد الرحيم من داخل المحل» يقول ابراهيم، مضيفا أنهم طلبوا منه مرافقته للاستفسار حول موضوع ما، وأن الأمر لن يستغرق أكثر من نصف ساعة. وافق عبد الرحيم على مرافقتهم «بنية صافية»، يقول ابراهيم، وطلب منهم أولا تغيير ملابسه فوافقوا على ذلك.

يصف أقرباء عبد الرحيم، البالغ من العمر 38 سنة، متزوج وأب لطفلتين، بكونه إنسانا بسيطا مسالما، بمستوى تعليمي متوسط. فقد غادر عبد الرحيم الدراسة من مستوى الثاني ثانوي عن طواعية بعدما قرر الاشتغال في مصنع لإنتاج المواد البلاستيكية. «ليست له أي انشطة تثير الشبهات، فهو دائم التنقل بين المنزل حيث نعيش جميعا، وبين عمله»، يشرح ابراهيم الحجولي، مضيفا أن الشيء الوحيد الذي كان يحرص عبد الرحيم على القيام به هو زيارته رفقة أربعة من أصدقائه لخيرية «تيط مليل» بصفته منخرطا في جمعية السلام للأعمال الخيرية الكائنة ببيعقوب المنصور. وهو ما لا يمكن أن يكون سببا للاختطاف، يستنكر آخو الحجولي، «وإلا فلماذا لم يختطفوا باقي رفاقه؟». وما زاد من حيرة الأسرة لاختفاء الشاب، هو أن الأمر تم بشكل مفاجئ فلم يكن هناك أي إشارات أو دلالات تفيد بإمكانية حدوث ذلك أو انخراط عبد الرحيم في أي نشاط محظور، «حتى أن جيراننا استغربوا عملية الاختطاف تلك» يقول ابراهيم.

وقائع عملية الاختطاف

شاءت الأقدار أن يكون الأخ الثاني لعبد الرحيم الحجولي حاضرا يوم الاختطاف، حيث قدم في حوالي السادسة مساء، ستة أفراد إلى حي درب غلف، ثلاثة منهم توجهوا نحو المحل الذي يعمل فيه الحجولي، وقدموا أنفسهم على أنهم رجال شرطة، فيما بقي الآخرون ينتظرون بعيدا، وبعد أن وافق دون تردد وغير ملابسه، صعد عبد الرحيم سيارة من نوع «ميغان»، ورافقه أربعة منهم، اثنان منهم جلسا في المقاعد الخلفية، واثنان في المقاعد الأمامية ، فيما ذهب الاثنان الآخران في طريق آخر مشيا.

لحق الأخ المتواجد في عين المكان رفقة سائق «الهوندا» الذي كان يساعدهم على نقل البضائع، سيارة «ميغان» التي انطلقت مسرعة في اتجاه الطريق السيار المؤدي إلى الرباط. وهناك تيقن الأخ بأن الأمر لا يتعلق بمجرد استدعاء من طرف الشرطة وإنما عملية اختطاف.

حاولت الأسرة جاهدة البحث عن ولدها المفقود، لكن كلما أراد ابراهيم الحجولي التبليغ عن الحادثة، قوبلت شكايته بالرفض من طرف «الكوميساريات» التي أكد العاملون لهم فيها أكثر من مرة بأن أسلوب الاختطاف الذي تعرض له هو من عمل جهاز حفظ التراب الوطني «DST»، وأنهم يرفضون وضع شكاية حول اختفاء عبد الرحيم، وأنهم لا يستطعون التدخل في عمل رجال المخابرات، «أكد لي الكوميسير على أنهم رجال المخابرات، فتلك هي طريقتم في الاشتغال، لا يعلمون ولا يخبرون أحدا، إلى أن ينتهوا من الشخص الذي اعتقلوه»، يضيف ابراهيم الحجولي.

صير المجهول